من داخل السجن ٣

الإسلام والعلمانية

الأستاذ عبد الوهاب حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الكتاب: الإسلام والعلمانية
تأليف: أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين
الطبعة الأولى: مايو ٢٠٢٠ - شوال ١٤٤١ هـ
البريد الالكتروني: Mediaalwafa@gmail.com
دار الوفاء للثقافة والإعلام
المنامة - البحرين

الفهرس

مقدمة الناشر..... ٦

التعريف بالعلمانية ٩

أولاً: العلمانية في اللغة..... ٩

تعليق على معنى العلمانية في اللغة ١٠

ثانياً: العلمانية في الإصطلاح ١٤

١. مفهوم العلمانية القانونية (العلمانية الجزئية) ١٥

التعليق على مسألة الفصل الحتمي ١٩

اختلاف الممارسة (التطبيق) بين الدول العلمانية . ٢١

٢. مفهوم العلمانية كفلسفة (العلمانية الكلية الشاملة)...٤٢

المقارنة بين العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة .. ٢٩

التلاقي بين الرأسمالية والاشتراكية ٣١

٣. مفهوم الإصلاحيين للعلمانية..... ٣٣

ملاحظات على مفهوم الإصلاحيين ٣٨

أزمة العلمانية مع الإسلام ٥٧
صراع الإسلام مع العلمانية ٦٣
أدلة الاختلاف والصراع بين الإسلام والعلمانية في الغرب ٦٨
١. الفصل بين الدين والدولة ٦٨
٢. الاعتماد على المهاجرين ٧٧
٣. المواجهة الدائمة ٨٠
التعليق على التيارين المتفائلين والمتشائمين ٨٤
مسألتان مهمتان ٩٦
تقييم العلمانية في العالم الإسلامي..... ١٠١
تطور المواجهة بين العلمانية والإسلام ١٠٥
تعارض العلمانية الشاملة مع الإسلام الحنيف ١١١
تعارض العلمانية الجزئية مع ضروريات الإسلام ١٢٢
أولاً: توحيد الربوبية ١٢٢
١. مدبر العالم ١٢٢
٢. رب الأرباب..... ١٢٢
٣. صاحب الشريعة ١٢٤
الآية الدالة على توحيد الربوبية..... ١٢٩
ثانياً: العالمية والشمولية والخاتمية..... ١٣٣
النقطة الأولى: العالمية ١٣٣

النقطة الثانية: الشمولية ١٣٦
١. الكتاب الكريم (القرآن) ١٣٧
٢. السنة الشريفة (النبوية وأهل البيت) ١٣٨
٣. الاجتهاد ١٣٨
النقطة الثالثة: الخاتمية والخلود ١٤٠
١. حفظ القرآن الكريم من التحريف ١٤١
٢. توفر الظروف والشروط الموضوعية لضمان تبليغ
الرسالة الإلهية ١٤٢
٣. إقامة دولة العدل الإلهي ١٤٥
ثالثاً: فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٤٧

مقدمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

أفضل الصلاة والسلام على أشرف الخلق محمدٍ وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين واللعن الدائم المؤبد على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

إن أكثر ما يؤثر في أعمال البشر وطريقة تفكيرهم حول الوجود هو اعتقادهم بفلسفة معينة، فمثلاً الذين يؤمنون بإن الله واحدٌ لا شريك له، يؤمنون بأن الله هو الرازق وهو المالك وهو الحاكم، فتصبح أعمالهم متحورة حول التوحيد لله سبحانه وتعالى.

الاعتقاد بفلسفة معينة لا تأتي إلا بالبحث الحقيقي

عن الطريق الذي يؤدي إلى سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، وهذه الفلسفة هي التي تكون الدافعة للعمل والتحرك البشري في الحياة.

أهمية هذا الكتاب تأتي في وقت تعيش فيه العلمانية ونتائجها من نظريات وأطر حاكمة الفوضى والوصول إلى طريق مسدود في التعامل مع قضايا ومشكلات العالم المادية والمعنوية، مما يعزز الثقة في الإسلام كونه الحل لجميع مشاكل البشرية.

وهذا الكتاب يؤكد لنا ثبات واستقامة أستاذنا المجاهد عبدالوهاب حسين على مبادئه الثورية وإيمانه بشمولية الإسلام العزيز بالرغم من وجوده في السجن لمدة ٩ سنوات منذ اعتقاله في مارس ٢٠١١م.

أستاذنا المجاهد البصير قد وفق وهو في داخل السجن لكتابة هذا الموضوع الشيّق ووضعه تحت

عنوان «الإسلام والعلمانية»، إذ يبيّن الفوارق الجوهرية بين الإسلام والعلمانية بشكل عميق.

ولا يمكننا أن لا نقول بأنه حق وحقيقة أستاذ البصيرة الذي ينطلق من مبادئه الإسلامية واضعاً تفكيره حول إحياء الإسلام بشموليته والعمل وفق تعاليمه وأحكامه.

وفي النهاية، يسرّ دار الوفاء للثقافة والإعلام إطلاق هذا الكتاب تحت عنوان «الإسلام والعلمانية»، سائلين الله سبحانه وتعالى الفرج عن جميع المعتقلين والأسرى وردّهم إلى أهاليهم سالمين غانمين، وبالخصوص أستاذنا المجاهد أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين وبقية الرموز حفظهم الله تعالى، والله ولي التوفيق.

دار الوفاء للثقافة والإعلام

التعريف بالعلمانية

أولاً: العلمانية في اللغة

العلمانية ترجمة لكلمة سيكولاريزم (secularism) الإنجليزية، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية سيكلوم، وتعني: العصر والجيل والقرن والزمان والعالم المادي والدنيا، أي: أن العلمانية تهتم بالأمور الزمنية (الدنيوية) التي تحدث في هذا العالم المادي، ونزع القداسة عن كل شيء، في مقابل الأمور الدينية والروحانية والمقدسة التي تهتم بها الكنيسة ورجال الدين، وتتعلق أساساً بعالم الآخرة.

وقيل: العلمانية من العلماني، وهو المنسوب إلى

العلم، ويقابله الديني أو الكهنوتي، وهو المنسوب إلى الدين، ويرى العلمانيون أن بين العلم وبين العالم المادي صلة وثيقة، لأن العلم يهتم أساساً بالبحث في العالم المادي من أجل الكشف عن قوانينه، وقد ظهر مصطلح العلمانية لأول مرة في العام (١٦٤٨م).

تعليق على معنى العلمانية في اللغة

ونسبة العلمانية إلى العالم أو العلم، والتقسيم إلى ما هو علماني وما هو ديني، قائم على ثلاثة اعتبارات رئيسية باطلة، وهي:

١. التقارب بين الاهتمام بالعلم والاهتمام بأمور العالم المادي، والزعم بأن العلم بمعناه الحديث لم يظهر إلا بالتحول نحو انتزاع أمور الحياة من المؤسسات الدينية (الكنيسة في أوروبا) وتركيزها في يد السلطة الزمنية (الدولة)، متجاهلين في ذلك تطور العلوم الطبيعية

مثل الكيمياء والطب والرياضيات والهندسة والفلك في الحضارة الفرعونية القديمة، التي كانت تقوم على أساس ديني، ودور الإسلام الحنيف في تقدم العلوم الطبيعية في الحضارة الإسلامية المزدهرة في زمن الخلافتين. الأموية والعباسية وما بعدهما.

٢. الزعم بأن العلم يرتبط بالعالم المادي (عالم الطبيعة) وهو بطبيعته زماني، ولا يدعي لنفسه الخلود، وأن نتائجه قابلة للتصحيح والتطوير على الدوام، متجاهلين حقيقة كون العلم محايد لا علاقة له من قريب أو بعيد بدين، نعم تختلف الأديان في درجة اهتمامها بالعلوم الطبيعية ودورها في المساهمة في تقدمها وتطويرها، وقد ساهم الإسلام الحنيف مساهمة كبيرة وفعالة في تقدم وتطوير مناهج البحث العلمي ومنها المنهج التجريبي، وتقدم العلوم والفلسفة

وتطويرها.

٣. الاعتقاد بأن الدين مبني على بواعث قلبية (ذاتي) أو على أسباب عقلية غير كافية، بينما العلم مبني على بواعث موضوعية وأسباب عقلية كافية، وعليه جعلوا للعلم مجالاً أو دائرة، وللدين مجالاً أو دائرة أخرى، وقالوا: لا يصح لكل منهما العلم والدين أن يتدخل في مجال أو دائرة الآخر، وعرّفوا الإيمان: ما يطمئن له القلب من دون أن يؤيده أو يكذبه برهان منطقي صحيح مشاهدة حية، وفرّقوا بين الإيمان وبين اليقين: بأن الإيمان مستند إلى أسباب شخصية ذاتية، بينما اليقين مستند إلى أسباب موضوعية، وبهذا جعلوا بين الدين وبين العلم حاجزاً ودقوا بينهما إِسفيناً، و أوهموا كاذبين بأن كل منهما أي العلم والدين يدعو إلى شيء مختلف، وأنهما لا يلتقيان، فإذا اقترب الإنسان من

العلم فقد ابتعد عن الدين، وإذا اقترب من الدين فقد ابتعد عن العلم، مما يفتح الطريق إلى الإلحاد والكفر بالدين أمام طلاب العلوم، وإن تمسك طالب العلم بالدين، فإنه يتمسك به بصفته مجرد هوية شخصية، وليس وراءه أية حقيقة فعلية موضوعية ذات مغزى جوهري في الحياة والسلوك، وهذا التقسيم جاء على خلفية الصراع بين الدولة وبين الكنيسة الكاثولوكية، وربما هو يناسب الثقافة الدينية التي روجت لها الكنيسة لأسباب سياسية، وولدت العلمانية من رحم هذا الصراع، لكن هذا التقسيم لا يناسب على الإطلاق الثقافة الدينية الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وسنة أهل البيت عليهم السلام التي على ضوئها تقدمت العلوم ومناهج البحث العلمي، ونظرت إلى عالم الطبيعة على أنه من آيات الله

سبحانه وتعالى وتجلياته، وأن المعرفة بعالم الطبيعة تساهم في المعرفة بالله ذي الجلال والإكرام وتوحيده، قول الله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[1] وقول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾[2] وقد أوجب الإسلام الحنيف إسناد الاعتقاد الصحيح إلى الدليل المنطقي السليم والبرهان الصحيح، قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[3] فكل عقيدة لا تستند إلى دليلٍ كافٍ وبرهانٍ صحيح فهي عقيدة خرافية باطلة، ولا يجوز عقلاً وشرعاً القبول بأية عقيدة خرافية باطلة، فيجب تطهير العقيدة من

١- فصلت: ٥٣

٢- الأنعام: ٧٥

٣- النمل: ٦٤

كل الأوهام والخيالات والخرافات الباطلة، وإزالة كل شبهة تعرض على العقيدة بأسلوب علمي دقيق وبرهان صحيح يحصل اليقين الحقيقي الفعلي.

ويؤكد علماء الشريعة المسلمين على التوافق التام والكامل بين العقل والعلم، وبين الدين الإسلامي الحنيف في عقائده وأخلاقه وأحكامه وجميع ما جاء به من العلوم والمعارف من عند رب العالمين، لأن الدين الإلهي - الذي يعتمد على الوحي النازل من عند الله رب العالمين خالق الكون ومدبره والواضع لسننه ونواميسه (قوانينه) - يستحيل أن يفترق مع العقل المخلوق لله سبحانه وتعالى الذي يعمل وفق النظام والقوانين والمنطق الذي فطره عليه في أصل خلقته وتكوينه، ومع العلم الذي يكشف عن الحقائق والسنن والنواميس الكونية التي وضعها الله ﷻ، لأن منزل الوحي وخالق العقل والكون وواضع

نظام العقل وقواعد عمله وواضع القوانين والسنن الكونية واحد، وهو الله العزيز الحكيم، الذي لا يخطأ ولا يلهو ولا يعبث ولا يناقض ولا يخالف نفسه.

ثانياً: العلمانية في الإصطلاح

العلمانية مصطلح خلافي غير واضح المعاني والأبعاد، وله أكثر من معنى ومن بعد، ظهرت في أطوار زمنية وبيئات مختلفة، وقد أخفق علماء الاجتماع السياسي الغربيين وغيرهم، في بلورة مفهوم واضح واحد متفق عليه للعلمانية، مما أدى إلى غياب الرؤية واختلاف التطبيقات، وظهور مفاهيم عديدة مختلفة ومتعارضة في النظرية، وممارسات متغايرة جداً في التطبيق، وعليه سوف أذكر ما أرى بأنه المهم والجامع من هذه المفاهيم، وأشير إلى ما هو مناسب من الاختلاف في التطبيقات.

١. مفهوم العلمانية القانونية (العلمانية الجزئية)

وهو أول مفهوم عرف للعلمانية وأكثرها شيوعاً، ويعتبر العلمانية ظاهرة جزئية محدودة، ومجموعة أفكار وممارسات يتم تحديدها من خلال آليات قانونية وسياسية واضحة ومحددة، ويعني: فك الارتباط والفصل بين المؤسسات الدينية: البيع والكنائس والمساجد وما هو ديني (لاهوتي)، وبين المؤسسات السياسية: الدولة وأجهزتها وما هو دنيوي، ووجوب إبعاد رجال الدين والكهنوت عن مؤسسات صنع القرار السياسي، وتحرير المجتمع والدولة والفضاء العام، مما هو ديني ومقدس.

فهذا المفهوم يحصر العلمنة في دائرة الحياة العامة، ويلتزم الصمت (لا يعلن القبول ولا الرفض) إزاء ما هو ديني، أي ما يدخل في المجال أو الدائرة الخاصة

بالديـن، فالعلمانيـة القانونيـة الجزئيـة أو المحدودة لا تدعـو إلى إلغـاء الدين بل تدعو إلى إلغاء السـلطة الدينيـة وهيمنتهـا على الشـأن العام، علـى أن يترك ذلـك للدولـة الزمنيـة وأجهزتهـا التابعـة لهـا، وعلـى ضـوء ما سـبق يمكن لرجـل الدين أن يشـجب قانوناً مـا ويسـعى وفـق القنـوات الشـرعية (قواعـد اللعبـة السياسية) لنقضه، وأن يدين الممارسات التي يراها شـاذة، مثل: الإجهـاض وزواج المثليين والإفراط في التحـرر الديني والأخلاقـي ونحو ذلك من فوق المنبر الدينـي، ويصفهـا بالشـذوذ والخطيئـة والمعصيـة والجريمة الأخلاقية والإنسـانية ونحـو ذلك، ويدخل ذلك في حرية الرأي و التعبير، لكنه لا يأمر ولا يشجع علـى مهاجمـة عيـادة تمـارس الإجهـاض، أو حفـل موسـيقى صاخـب، أو نحـو ذلـك، ويعـد مهاجمتها

جنحة يعاقب عليها القانون، وهذا يعني أمرين رئيسيين، وهما:

أ. أن المطلوب هو احترام القانون والنظام العام، وليس تساهل الشخص بشأن قيمه ومعتقداته الدينية وتكييفها مع القانون والنظام العام.

ب. أن عدم القبول الديني أو السياسي لا يعني اللجوء إلى العنف والقوة بل اللجوء إلى قواعد اللعبة المتوافق عليها قانونياً والمقبولة عند جميع الأطراف، وعليه لا يتحول الاختلاف الفكري والسياسي إلى اختلاف حول النظام السياسي العلماني الذي فصل بين ما هو ديني ومقدسي، وبين ما هو دنيوي سياسي، وجعل لكل منهما مجاله الخاص به، الذي لا يتدخل فيه الأخر، أي لا يتدخل الديني فيما هو دنيوي،

ولا يتدخل الدنيوي فيما هو ديني، ويعرف كل منهما حدوده الخاصة به فلا يخرج عنها ويدخل في حدود الآخر، وقد ذهب بعض العلمانيين إلى القول: بأن ثمة فصل حتمي نسبياً بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية بشكل من الأشكال في كل المجتمعات الإنسانية المركبة أو غير البدائية، وأن عناصر العلمنة موجودة في أي مجتمع في الهامش أو في حالة كمون، لأن كل جماعة إنسانية مهما بلغ تدينها وتمسكها بأهداف دينها، فإنها تتعامل مع الزمان والمكان والطبيعة والجسد، مثل: اختيار أعمال وموظفين على أساس الكفاءة المهنية (معايير زمنية) ولا ينظر إلى مستواهم الأخلاقي أو إلى معتقداتهم الدينية إلا بمقدار تأثيرها في أدائهم المهني، مما

يدل على وجود عناصر العلمنة في الهامش وفي حالة كمون في المجتمع، ويمكن أن تنتقل من الهامش إلى المركز ومن الكمون إلى التحقق في اللحظة التاريخية والظروف المؤاتية، ويمكن أن يحدث هذا التحول والانتقال من خلال الحكومة المركزية في الدولة أو من خلال المؤسسات الأخرى ومنها: المؤسسات الدينية.

التعليق على مسألة الفصل الحتمي

أعتقد أن هذا فهم مغلوط، يريد أن يصور على خلاف الواقع والبرهان، بأن العلمانية لصيقة بالطبيعة البشرية وأنها الحالة النظرية للإنسان حتى قال أحدهم: «إن الناس علمانيون بالفطرة» فأزال الدين بوصفه ميل فطري لدى الإنسان وجعل مكانه المادية والدنيوية والعلمانية والنسبية ونحو ذلك. كما يريد هذا الفهم المغلوط أن

يصور كل ممارسة طبيعية وتَمُت إلى الزمان والدنيا والواقعية وعالم الطبيعة وإشباع حاجات الجسد بسبب أو بصلة على أنها علمانية ودنيوية ومادية بحتة ولا تمت إلى الدين والروحانية والأخلاق والخير والشر بصلة أو سبب، وكأن الأمثال السماوية مثالية تماماً لا تعترف بالحس وعالم المادة، وروحية بحتة تتنكر لمتطلبات الجسد والدنيا تنكراً مطلقاً ولا تكون بما هي روحانية إلا كذلك!! وهذا خلاف الواقع والمعلوم بالضرورة عن الأديان السماوية وبشكل خاص عن الإسلام الحنيف، الذي فيه اعتراف ضمني بأن الإسلام الحنيف يتمسك بمنهج الاعتدال القويم، ويسلك الطريقة الوسطى المثلى، ويدعو إلى التوازن بين متطلبات الروح ومتطلبات الجسد، ومتطلبات عالم الدنيا ومتطلبات عالم الآخرة، ومتطلبات الأفراد ومتطلبات المجتمع فهو

دين واقعي ويوافق الفطرة والطبيعة الإنسانية وتكوين الإنسان من روح وجسد مما يؤهله للبقاء والانتصار، وفي المقابل تعتبر نسبة كل ممارسة تمت إلى الدنيا وإلى عالم الطبيعة وإشباع الحاجات الجسدية والواقعية إلى العلمانية، طرح متطرف وغريب وغير واقعي وغير موضوعي ومخالف للفطرة الإنسانية ولأصل الخلقة وتكوين الإنسان من روح وجسد، ويدل على الجهل المطبق، والتعصب الأعمى والإنتقائية الفجة المغرضة، والعجز عن الفهم العلمي الموضوعي للأفكار والمفاهيم، وعن المواجهة الفكرية الموضوعية التي تواجه الحقائق كما حق عليه، مما يسقطه من الإعتبار العلمي البرهاني، ولا يصح الاحتجاج به والاعتماد عليه، ومصيره حتماً إلى الانطفاء والزوال، بل لا نور له ولا ضياء.

وعلى كل حال تتحد هوية العلمانية القانونية (الجزئية

المحدودية) من خلال القوانين اللتي تصدرها الدولة عن طريق السلطة التشريعية (البرلمان) والإجراءات التنفيذية المستندة إلى القوانين التي تقوم بها الحكومة في إدارة الدولة وتدبير شؤونها، وكلها تعتمد على مبدأ الفصل بين المؤسسة الدينية وبين المؤسسة السياسية.

اختلاف الممارسة (التطبيق) بين الدول العلمانية

لكن الدول والأنظمة العلمانية في العالم، تختلف فيما بينها في التطبيق والممارسة فيما يتعلق بالموقف من الدين وتحديد حدوده، فالعلمانية في بريطانيا وأمريكا في الوقت الذي تؤكد فيه على ضرورة تحرير المجتمع والدولة والقضاء العام مما هو ديني ومقدس، إلا أنها لا ترفض الديني ولا تنكره مطلقاً، بل تأخذ العقيدة الدينية بعين الإعتبار ولا تطعن في عقائد دينية ولا تهدف إلى استبعاد المؤمنين من الحياة العامة، ولكنها تسعى فقط

إلى تحديد مجال أو دائرة الآخر والتعدي عليه.

ففي بريطانيا: يوجد دين رسمي للدولة ويمكن لطالبات المدارس والجامعات والموظفات والشرطيات وغيرهن أن يرتدين الحجاب الإسلامي.

وفي أمريكا: الدولار الأمريكي متوج بعبارة «نحن نثق بالإله» وقيل: لا يمكن لرئيس في الولايات المتحدة أن ينتخب دون أن يتكلم عن الله سبحانه وتعالى!!

بينما العلمانية في فرنسا: ترفض ما يحدث في بريطانيا وامريكا بشكل تام، وتقصي الدولة كل ما هو ديني إلى خارج حدود الحياة العامة، فتمنع الطالبات في المدارس والجامعات من ارتداء الحجاب بقوة القانون بحجة أنه نتيجة لضغط اجتماعي يمارس على المرأة، ولا يعبر في الحقيقة عن حرية شخصية، وتمنع رجال الدين من ارتداء زيهم الديني في الشارع والمؤسسات

العامة، وتسعى لإعداد ممتهن للشعائر الدينية: الأئمة والدعاة، مما يعني توغل الدولة وتدخلها في تنظيم الدين، ومراقبة الديني بواسطة السياسي مراقبة سلطوية، والسعي لفرض السيطرة السياسية للدولة على المؤسسة الدينية، ونحو ذلك، مما يعتبر تدخل الدنيوي في مجال أو دائرة الديني، ويعتبر بعض العلمانيين المتطرفين أن مجرد الحديث عن الدين والتعبير عن العاطفة الدينية هو تهديد للعلمانية وفضيحة كبيرة في سلوك العلماني.

وفي تركيا: البلد المسلم التي كانت حتى الأمس القريب (١٩٢٣م) المركز للخلافة الإسلامية العثمانية، وتعتبر نفسها اليوم دولة علمانية على النموذج الغربي، ولا توجد في دستورها أية إشارة من قريب أو بعيد إلى مرجعية الإسلام الحنيف في التشريع، تعتبر أئمة المساجد موظفين رسميين لدى الدولة، شأنهم في

ذلك شأن باقي الموظفين، تدفع لهم أجورهم وتحدد لهم واجباتهم وتكتب لهم خطبهم ومواعظهم وتفرط كغيرها من الدول الإسلامية المتعلمنة أو الدخيلة على العلمانية في توظيف الدين لصالح الدولة والنظام وشخص الحاكم والحكومة، مما يدل على توغل الدولة وتدخلها المقصود في الشأن الديني ومراقبة سلطوية وسيطرة تامة عليه وتوجيهه لصالح الدولة والسياسة، وهو أسلوب معادي في الأساس وعلى نحو مكشوف للدين، ومخالف لمقتضى مفهوم العلمانية القانونية الذي يقضي بالفصل بين الدين وبين الدولة وعدم تدخل الدولة فيما هو ديني وعدم تدخل الدين فيما هو سياسي ودنيوي، مما يعني امتناع الدولة عن التدخل في التنظيم الداخلي للديانات، ومنها: الأوقاف الشرعية، على قاعدة: «ما لله لله، وما لقيصر لقيصر» وقد تحسنت

الصورة بعض الشيء من الناحية العملية لصالح الدين بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذو الأصول الإسلامية (قريب من الإخوان المسلمين) إلى السلطة في تركيا.

٢. مفهوم العلمانية كفلسفة (العلمانية الكلية الشاملة)

ارتبط مفهوم العلمانية القانونية بالمراحل الأولى لظهور العلمانية في أوروبا، ثم تراجع هذا المفهوم وهمش وأصبح نموذجاً ضعيفاً إلى أبعد الحدود، وحدثت تحولات بنيوية عميقة تجاوزت عملية فصل الدين عن الدولة، والديني عن الدنيوي، ومجالات السياسة والاقتصاد والتصورات الفكرية المحدودة، لتشمل التربية والتعليم والفلسفة وكل مجالات الحياة الخاصة والعامة ودخلت إلى وجدان الإنسان وفكره وسعت لإعادة صياغته، وتغلغلت في أفكاره وأحلامه ورغباته وقيمه

ووجهت سلوكه وعلاقاته في الشأن الخاص والعام، فلم تعد هناك رفعة للحياة الخاصة مستقلة عن رفعة الحياة العامة، وظهر مفهوم العلمانية كفلسفة (مفهوم العلمانية الكلية الشاملة) الذي حاول أن يعطي مفهوماً شاملاً للكون والإنسان والحياة والقيم والمجتمع ونظام الدولة والتاريخ، ويصوغ سلوك الإنسان ويوجهه وجهة علمانية شاملة، أي العلمانية رؤية كونية ومنهج وسلوك، رؤية تفسّر الكون والحياة والإنسان تفسيراً مادياً بحتاً، وتنكر عالم الغيب والروح، وتذهب إلى أن الأخلاق والقيم لا بد أن تكون نسبية ولصالح الناس في الحياة الدنيا، وتستبعد كل الاعتبارات المستمدة من الإيمان بالغيب والإله والحياة الآخرة، ولا يترك أي مجال للديني، ولها مقتضيات عديدة، منها: وضع

الأخلاق على أسس نفعية مادية دنيوية، وإقصاء النفوذ الكهنوتي عن الدولة، ونقل الوظائف العامة من رجال الدين والكهنوت إلى خبراء يتم تدريبهم تدريباً زمنياً لا علاقة له بالدين والإيمان والأخلاق ويتم اختيارهم على أساس الكفاءة وزيادة الإنتاج، وتصفية كل مضمون ديني وأخلاقي وإنساني مطلق في التعليم والقانون، ولها ثلاثة أهداف رئيسية، وهي:

أ. تحرير الإنسان من الداخل وإعادة صياغته بحيث يتحررمن كل التراث الثقافي والأعراف والعادات والتقاليد والعقائد الدينية والموروثة، ومن كل مرجعية روحية وأخلاقية وقيم إنسانية مطلقة، أي: التحرر من المطلقات كافة، ويخضع للمرجعيات الدنيوية المادية، وأن

تصبح كل العلاقات تعاقدية.

ب. أن يلتف الإنسان حول ذاته ويتحرك بحثاً عن مصالحه الدنيوية ولذاته ورغباته.

ج. أن يدين بالولاء للدولة فقط، ويغير قيمه ويتحرك بحسب ما يصله من الدولة من إرشادات وتعليمات، ويخضع لنظام الدولة وقوانينها، أي: تغول الدولة وأجهزتها بحيث تحكم قبضتها على الأفراد من الخارج بالسياسة والقوانين، ومن الداخل بالفكر والتربية والتعليم و تتم العلمانية، مثل: القوة واللذة والمنفعة.

ويعتمد مفهوم العلمانية الكلية الشاملة على الروح العلمية، وتمجيد العقل ومنحه سلطة مطلقة فوق الدين وفوق القيم ويدور مدار الواقعية والمصلحة وعالم المادة، وعلى فلسفة النوار (حركة التنوير)

التي تقوم على تمجيد فكرة التقدم، والشك في التقاليد، واستبعاد المعايير التقليدية، والقيم المطلقة الدينية والأخلاقية والإنسانية عن جميع جوانب الحياة الخاصة والعامة، بحيث تنزع القداسة عن العالم والحياة ويتحول كل شيء إلى مادة استعمالية يمكن توظيفها لصالح الأقوى والمنفعة، ومعارضة الدين والإيمان بالإله والغيب والحياة الأخرى، والدعوة إلى التفكير الذاتي والتفاؤل بتأثير التعليم والعلوم في الإصلاح الأخلاقي ونحو ذلك، وعلى الديمقراطية والمساواة والحياد الديني للدولة، والإعتراف بحرية الاعتقاد وتغيير المعتقدات، وتقديم معرفة نقدية كاملة للواقع، تشمل جميع مظاهر الحياة والنشاط الإنساني، والترويج لأخلاق وقيم عقلانية، مثل:

المادية والنسبية وأخلاق السوق وقانون العرض والطلب وتعظيم اللذة الجنسية والحسية وزيادة الإنتاج والمنفعة المادية والقوة والسرعة ونحو ذلك، في مقابل الأخلاق والقيم الدينية والإنسانية المطلقة وبدلاً عنها وتقويضها إلى الأبد وبدون رجعة، أي تقويض مفهوم الإنسانية المشتركة، وسيادة الواحدية المادية الموضوعية، ويعتبر رواد هذه المدرسة ودعاة هذا المفهوم، أن المسيرة البشرية سوف تنتهي حتماً إلى هذا الإتجاه العلماني الشامل في كل مناحي الحياة، حيث لا يكون أي مجال للدين، وهذه الحتمية على غرار الحتمية التاريخية في المدرسة الماركسية التي تنتمي إلى الشيوعية، لكن الحتمية الماركسية محكومة بقانون صراع الطبقات، والحتمية

العلمانية محكومة بالعقل المادي، وبالميول الطبيعية للإنسان. وكما انكشفت حقيقة الحتمية التاريخية بكونها مجرد سراب، كذلك ستنكشف حقيقة الحتمية العلمانية بكونها مجرد سراب، يبصر حقيقتها أصحاب البصائر، ويلهث وراءها أصحاب الأوهام والخيالات الباطلة حتى يهلكوا!! لأنها تخالف العقل والمنطق والوجدان والطبيعة الإنسانية وأصل الخلقة والتكوين والميول الفطرية للإنسان.

المقارنة بين العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة

ومفهوم العلمانية كفلسفة (مفهوم العلمانية الكلية الشاملة) يقدم في الحقيقة والواقع نوع من الخطاب الإيديولوجي الذي يقدم العلمانية كدين وضعي بشري شامل: رؤية ومنهج وسلوك، وهو مفهوم يختلف اختلافاً

جوهرياً عن مفهوم العلمانية القانونية الجزئي المحدود، الذي يقوم على الفصل بين الدين والدولة، وتحدد فيه ماهية العلمانية بالقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية (البرلمان) والإجراءات السياسية والتنظيمية والإدارية التي تتخذها أو تقوم بها السلطة التنفيذية (الحكومة) في مجال الشأن العام، وعليه يمكن تعريف العلمانية الجزئية المحدودة: هي ما يمكن استنباطه كمبدأ مشترك من مجموعة نصوص القوانين التي تعرف بها العلمانية في الدولة وتقوم عليها، وتستمد شرعيتها وصلاحيتها من إرادة المشرع (السلطة التشريعية والبرلمان)، فحقيقة العلمانية في مفهوم العلمانية القانونية حقيقة سياسية وقانونية بحتة: محدودة وجزئية، وليست منهجاً فكرياً أو رؤية كونية أو حالة عقلية أو فلسفية، ولا ترمي إلى استبدال القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية بقيم جديدة مادية ونسبية

ودنيوية بحتة، كما هو الحال بالنسبة إلى مفهوم العلمانية كفلسفة، وتمتنع قانونياً على خلاف العلمانية كفلسفة عن الكلام في العقيدة الدينية. فنحن أمام مفهومين للعلمانية مختلفين اختلافاً جوهرياً كبيراً وواسعاً: مفهوم العلمانية القانونية، ومفهوم العلمانية كفلسفة، مع التنبية إلى أن مفهوم العلمانية كفلسفة غير متوافق عليه بين جميع العلمانيين، فهناك من يرفضه على مستوى المفكرين والدول في العالم، ويتمسك بمفهوم العلمانية القانونية مع الاختلاف في الدرجة سعة وضيقاً.

التلاقي بين الرأسمالية والاشتراكية

طرحت الاشتراكية في التأسيس باعتبارها نقيضاً فعلاً (فعلياً) للرأسمالية وتم تقسيم المجتمعات الصناعية الحديثة في الغرب إلى قسمين: رأسمالي واشتراكي، ويرى دعاة العلمانية كفلسفة: أن تلك الثنائية شكلية

وليست جوهرية، وقد زالت تدريجياً بالفعل، بظهور سمات المجتمعات الرأسمالية في المجتمعات الاشتراكية، مثل: المنفعة والإباحية وزيادة الإنتاج وإشباع الحاجات المادية وتحقيق الذات وتعظيم الكفاءة واللذة وقيم الطبيعة وقوانين العلم المادية وتراجع الحديث عن العدالة والطبقية وتآكل الأسرة وضمور الحس الاجتماعي وتهميش الإيديولوجيا وضمور المطلق الأخلاقي والإنساني وانحسار العناصر الثورية ونحو ذلك، لأن المجتمعين: الرأسمالي والاشتراكي بنيا في الحقيقة على أصول مادية دنيوية مشتركة، فزالت الصورة والشكل وبقي الجوهر، أي: ظهر الإنسان المادي الطبيعي على طبيعته وجوهره، بحيث أصبح المثل الأعلى الرأسمالي، هو نفسه المثل الأعلى الإشتراكي، وأصبح الاشتراكي الذي يضحي بنفسه من أجل العدالة الاجتماعية

والطبقة العاملة والحتمية التاريخية الشيوعية، يقبل تدريجياً على الحياة الدنيا والحاجات المادية ولا يفهم سوى منطق اللذة والقوة والمنفعة، ويعتبر الحديث عن المطلقات: الأخلاقية والإنسانية والإيديولوجية، حديث سخيف لا معنى له، تماماً مثل الرأسمالي، وهذا التحول والانتقال حتمي يفرضه العقل المادي والطبيعة، وسوف تنتهي جميع المجتمعات البشرية المركبة إلى نفس النتيجة بشكل حتمي وعلى نفس الأساس لأنه الخيار الوحيد الواقعي أمام الإنسان بحكم العقل والطبيعة.

ويرى بعض دعاة مفهوم العلمانية كفلسفة (العلمانية الكلية الشاملة) أن التلاقي بين الرأسمالية والاشتراكية قد بلغ ذروته، باطلاق جورباتشوف العنان للحريات، وظهور الرغبة المتصاعدة للحقوق بأمريكا، الأمر الذي وصفته ناتشر (رئيسة الوزراء البريطانية) بالثورة الحقيقية

في الاتحاد السوفييتي، في مقابل ما وصفته بالانقلاب في العام ١٩١٧م وهو ما عرف بالثورة البلشفية.

وبهذا الالتقاء التاريخي بين الرأسمالية والاشتراكية، بنيت العلمانية كنموذج تفسيري مشترك لكل المجتمعات الصناعية الغربية الحديثة، وانتصرت الواحدية المادية الدنيوية النسبية، وتوارت المطلقات الأخلاقية والإنسانية والإيديولوجية وكل القيم التي تتجاوز الواقع الاقتصادي والمادي والطبيعي إلى الوراء وبدون رجعة ويقول الدكتور عبدالوهاب المسيري: **«ومن المؤشرات الأخرى على مدى تقلص المطلقات واختفائها بالنسبة للإنسان السوفييتي عدد البغايا بين المهاجرين السوفييت إلى إسرائيل، إذ يبدو أن عدداً كبيراً من المهاجرات، ينظرن إلى النشاط الجنسي داخل إطار المرجعية المادية النهائية باعتباره نشاطاً جسدياً وحسب،**

منفصلاً عن أية قيمة مطلقة، أخلاقية كانت أم إنسانية، ومن ثم ... فبالإمكان توظيفه اقتصادياً بطريقة تحقق اللذة للمستهلك والمنفعة للمنتج»[1].

٣. مفهوم الإصلاحيين للعلمانية

معظم رواد هذا المفهوم ودعاته من المسلمين الإصلاحيين، ولهم أشباه من المسيحيين واليهود، ويدعو رواد هذا المفهوم ودعاته إلى فصل الرسالة القرآنية عن تجسيدها العيني في تاريخ ومكان محددين، وتحرير الإسلام الحنيف من طابعه الثقافي، وليس تكييفه مع ثقافة جديدة كما يدعوا رواد العلمانية التقليديون، والخروج من الاستخدام العقائدي والعملي للنصوص، لأن الإسلام ليس مطالب بالإجابة على كل الاسئلة المعاصرة، مثل:

١- العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، الدكتور عبدالوهاب المسيري، صفحة ٣٤

الاسئلة المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء، والمتعلقة بحقوق الإنسان والعلمانية والديمقراطية والرأسمالية والاشتراكية ونحوها، حيث يجب أن يتم تناول هذه المسائل خارج النص القرآني، مما يفتح المجال أمام العقل والتفسير (الاجتهاد) الشخصي للإسلام، ويعتقد هؤلاء: أن السلطة سبب لتحجر الإسلام بسبب استخدامه كوسيلة لتأييد النظام القائم، وليست وسيلة للمحافظة عليه والدفاع عنه، وهذا يتطلب الفصل بين الشأنين: الديني والسياسي، لإنقاذ الديني والروحي والمؤسسة الدينية العلمانية من قبضة السياسي وسلطته وهيمنته السلطوية، وليس لإنقاذ السياسي من قبضة الديني كما كان الحال في الصراع بين الدولة والكنيسة الكاثولوكية حين ولدت العلمانية

وبزغ فجرها في أوروبا؛ ولإزالة التشويش القائم بين الإسلام والشأن السياسي بسبب توظيف السياسي الدين لأهدافه ورغباته السياسية البحتة، ويعتقد هؤلاء بأن وصول المؤسسة الدينية إلى السلطة، يعني أن ما هو في السلطة هو جهاز سياسي علمائي ديني يستخدم النظام الأخلاقي والروحي والديني للبقاء في السلطة والمحافظة على مصالحه السياسية البحتة، وليس الدين هو الذي يحكم ويقود، ويدعو هؤلاء الرواد والدعاة الإصلاحيون إلى بقاء المجتمع المدني مجتمعاً دينياً، لأن بإمكان المجتمع المدني المتدين أن يلعب دوراً محورياً في تحرير المواطن من سلطة الدولة المطلقة لصالح الدين واستغلال الأفراد، ويرون بأن عودة الأفراد إلى الإيمان المجرد، هو الذي سوف يسمح بإعادة بناء

المجتمع الإنساني بناءً سليماً على أساس الدين.

ويرى الدعاة إلى هذا المفهوم من المسيحيين أن من واجب المسيحية الاهتمام بالدنيا كاهتمامها بالآخرة، وأن يتاح للإنسان في عالمه المادي فرصة تعزيز القيم الروحية والأخلاقية المسيحية ونشرها، وأنه يمكن اكتشاف المعنى الحقيقي لرسالة السيد المسيح عليه السلام وتحقيقه عملاً من خلال شؤون الحياة اليومية وواقع الحياة العلمانية في المدن الحديثة، فلا تعارض في واقع الأمر بين الدين والعلمانية، وأنه يمكنهما التعايش معاً في سلام ووئام وخلق التوازن بينهما، ولا ضرورة ولا حاجة للصراع بينهما، ولعل العلمانية تكون منطلقاً صالحاً للتجديد الديني بما يتلاءم مع مستجدات الحياة والواقع، لفصلها بين ما هو ديني وما هو سياسي، ولما تنتجه من حرية

التفكير والاعتقاد والتعبير، وهذا ينسجم فقط مع مفهوم العلمانية القانونية، ولا ينسجم مع مفهوم العلمانية الكلية الشاملة أو العلمانية كفلسفة.

وذهب بعض الدعاة إلى المفهوم للعلمانية من المسلمين إلى القول بأن جوهر الإسلام علماني، لأنه قائم على غياب الكهنوت، ولأنه يهتم بالعالم المادي الطبيعي وشؤونه وبالحياة الدنيا، وبالإنسان بوصفه قلب العالم ومركزه، ولأن الإسلام يُعلي من سلطان العقل ومكانته ويجعله الركيزة الكبرى وله المرجعية الكلية والنهائية، وأن الدين بدوره يخضع لمعايير العقل ولا يختلف معه في عقيدة أو أخلاق أو شرعية، ويقول هؤلاء: أن كل المسلمين علمانيين لأنهم مشغولون بأمور العالم المادي وشؤونه، وبأمور المعاش في الحياة الدنيا وتنميتها

وتطويرها وازدهارها وتحقيق الراحة والرخاء للناس في الحياة الدنيا، ونحو ذلك كثير. ويحاول هؤلاء التوفيق بين الإيمان والديمقراطية، بالقول: إن المؤمن يرجع إلى معيار إلهي ديني في حياته، لكن ذلك يصدر عنه من قرارة نفسه بما هو شخص مؤمن، وليس بإلزام من الدولة أو من المجتمع أو من المؤسسة الدينية ورجال الدين، وبدون أن يفرض على الآخرين ما يعتبره معياراً إلهياً، وبهذا يتماشى ويتواءم الإيمان المطلق مع مبدأ الحرية والتعددية، وأيضاً: لا توجد هيئة دينية (كهنوت) تفرض الإيمان على المواطنين، ولا تستولي على الدولة مؤسسة دينية بنوع خاص، ولا توجد رقابة دينية على الإرادة الشعبية، وتكون صناديق الإقتراع هي مصدر الشرعية السياسية الوحيد.

واعتبر العلمانيون التقليديون هذا التوجه الديني الإصلاحي لدى بعض المفكرين الإصلاحيين فرصة لرؤية فقه إسلامي ليبرالي، ويكشف عن القابلية للتلاؤم والتوافق بين الإسلام والعلمانية والديمقراطية، كخطوة رئيسية نحو الحتمية التاريخية التي سوف تنتهي حتماً إلى العلمانية الكلية الشاملة على أساس الواقعية في التفكير والعقل المادي والطبيعة الإنسانية.

ملاحظات على مفهوم الإصلاحيين

يلاحظ على مذهب الإصلاحيين النقاط الرئيسية التالية:

١. أن الدعوة إلى تجريد الإسلام الحنيف من طابعه الثقافي وتجسيده العيني، له وجهان:

- **الوجه الحسن:** فهو يسمح للتمييز المنهجي بين

الوحي والنص المقدس، وبين الاجتهاد البشري في النص، الذي يقبل الخطأ والاختلاف في الرد، وهو تمييز ضروري يحمي الإسلام الحنيف من الجمود، ومن تبعات الممارسات الخاطئة للمسلمين، لا سيما الحكام المستبدين الظلمة الذين سيطروا على السلطة بالقوة أو بالانقلاب أو بالخداع والتضليل والكذب أو بالوراثة ونحو ذلك من الأساليب السيئة للوصول إلى السلطة والبقاء فيها، واعتمدوا على الأجهزة الأمنية والجيش والدعاية الاعلامية والسياسية لتحقيق أهدافهم، وسودوا بحق وحقيقة صفحات التاريخ وأساؤوا إساءة كبيرة ونوعية للإسلام الحنيف وللأمة الإسلامية والإنسانية، مع التنبيه إلى الحقيقة التاريخية الواضحة، وهي عدم تشكل حكومة

إسلامية بالمعنى الدقيق للكلمة بعد حكومة الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وحكومة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام القصيرة جداً في التاريخ الإسلامي الطويل، حتى القرن العشرين وقيام الدولة الإسلامية في إيران.

ولكن يجب التنبيه في المقابل أيضاً: أن الشارع المقدس، في الوقت الذي أوجب أن يستند التعبد في الأصل والأساس إلى العلم اليقيني (الحكم الواقعي) أوجب على المكلف في زمن غيبة المعصوم، الرجوع إلى الفقهاء لأخذ الأحكام الشرعية الظاهرية والتعبد بها (العلم التعبدي التنزيلي)، وهنا يجب التمييز بين أمرين تمييزاً علمياً منهجياً:

أ. أن الفقيه يجب أن يتحلى بالموضوعية

والنزاهة (التقوى) وأن يستفرغ وسعه في البحث حتى يحصل له اليقين العلمي بالحكم الشرعي قبل أن يفتي به.

ب. أن الحكم الذي يستخرجه الفقيه من أدلته الشرعية، رغم ما يتمتع به الفقيه من الموضوعية والنزاهة (التقوى) والكفاءة واستفراغ الوسع، يبقى حكماً ظاهرياً وظنياً في أكثر صوره، وقابلاً للخطأ ويجوز الاختلاف العلمي فيه ورده علمياً، لكن مع ذلك: يجب على المكلف الرجوع إلى الفقيه وأخذ الحكم الظاهري منه والتعبد به، لأنه الطريق الوحيد للتعبد الصحيح الواجب على المكلف، وحفظ المصالح والغايات والمقاصد التي يريدها الشارع المقدس له في أمور الدنيا

والآخرة، وهذه الضرورة قد استدعت التنزل من لزوم تحصيل العلم بالحكم الشرعي الواقعي، إلى مرتبة التعبد بالحكم الشرعي الظاهري، وعليه: لا يصح عقلاً الطعن في الرجوع إلى الفقهاء والتعبد بالأحكام الظاهرية للضرورة الملجئة وانحصار التعبد في زمن غيبة المعصوم في هذا الطريق وحده، والبديل أو المقابل: هو تعطيل العمل بالشريعة، وضياع كافة المصالح والغايات والمقاصد التي جاء الدين والشريعة من أجلها، وهو أمر مخالف للعقل والمنطق والحكمة.

- **وأما الوجه السيء:** فهو حرمان الفكر من الوقوف على التطبيقات الصحيحة للدين، من قبل الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة المطهرون عليهم السلام والفقهاء

العدول رضوان الله تعالى عليهم وهو الأمر الذي يقتضيه الاقتداء بهم، قول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[1] وقول الله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾[2] والرسول أسوة حسنة في كل أحواله، في: عقيدته ويقينه، وأخلاقه وخصاله وصفاته الحميدة، وسلوكه ومواقفه وعلاقاته وفي قضائه وأسلوبه في الحكم والإدارة والتدبير، ونحو ذلك من أمور الدين والدنيا والآخرة، وإبراهيم والذين آمنوا معه، أسوة حسنة في عقيدتهم ويقينهم، وشدة ثباتهم وصبرهم وتحملهم، وحبهم وبغضهم لله، ونحو ذلك من مقتضيات حقيقة الإيمان وصدقه

١- الأحزاب: ٢١

٢- الممتحنة: ٤

وكماله، وعليه: فإن تجاهل التطبيقات الصحيحة للدين في الشؤون العامة والخاصة، وتجاهل الاقتداء بالأسوات الحسنة في الدين والدنيا يفوت الكثير من المصالح والفوائد: الفكرية والعملية، ويؤثر تأثيراً سلبياً على فهم الدين الحنيف، ويصوره وكأنه دين مثالي مجرد بعيد عن الواقع ويعطل قيمته: التربوية والحضارية في الحياة، ويقلل من الاهتمام به عند الناس وانتشاره لعديم فائدته، لأنه مجرد حالة رمزية ليس أكثر وهذا يتطلب ضرورة التمييز منهجياً بين الممارسات الخاطئة التي يجب نقدها والتخلي عنها، وبين التطبيقات الصحيحة التي يجب العلم بها والاستفادة منها، وهو أمر ممكن بالرجوع إلى الفطرة وثوابت الدين الإسلامي الحنيف وأحكام العقل ونقد الممارسات

الخاطئة وتركها، وتحليل التطبيقات الصحيحة والاستفادة منها: فكرياً وتربوياً وحضارياً والحرص على تكميلها وتطويرها.

٢. أن المطالبة بالخروج من الاستخدام العقائدي والعملي للنصوص، يتعارض مع حقيقة خاتمية وعالمية وشمولية الدين الإسلامي، والتي يعتبر فتح باب الاجتهاد أحد أهم أركانها الواقعية. ولكن يجب التمييز بين الاجتهاد العلمي الذي يمارسه الفقهاء العدول المؤهلون: علمياً وروحياً وعملياً، وفق منهج علمي وبحثي صحيح، وهو ضروري في الدين الإلهي الشامل والخاتم في عصر غيبة المعصوم عليه السلام وفي زمن حضوره في المناطق البعيدة، وبين الاجتهادات الباطلة التي يمارسها غير المؤهلين: علمياً وروحياً وعملياً للاجتهاد

الإسلامي، ووعاظ السلاطين المدجنين: فكرياً وسياسياً، التابعين للحكام المستبدين الظلمة، الذين يحققون إرادتهم الحائرة الباغية ورغباتهم الشيطانية والحيوانية، ولا يتحلون بالورع والتقوى، ولا يهتمون بحقيقة الدين والرسالة الإلهية وبمصالح الناس، وجل إهتمامهم منصب على إرضاء ولي نعمتهم السلطان، وحفظ مكانتهم ومصالحهم عنده، وتعتبر هذه الاجتهادات الباطلة من أهم أسباب الانحراف عن الدين الإلهي الحق وعن الصراط المستقيم وعن نهج الاعتدال القويم وعن الطريقة الوسطى المثالية في الحياة، والميل إلى التطرف الفكري والعملي، وإغواء المؤمنين وإضلالهم.

٣. لا شك في وجود التوظيف السياسي من قبل

الحكام المستبدين الظلمة للدين الحنيف وسوء استخدامهم له، وأن ذلك بالإضافة إلى عوامل موضوعية أخرى، من أهم أسباب تحجر الدين، وانحرافه عن طريقه وأهدافه ومقاصده وغاياته في الحياة، وظهور المذاهب والمدارس الفكرية والكلامية المنحرفة، وحركات التطرف والممارسات الشاذة من قبل جماعات من المسلمين، ونشر الفساد والظلم والتحلل، وتعزيز التخلف الحضاري الشامل في الأمة الإسلامية، ولكن يجب التمييز منهجياً بين الحكومات المستبدة الجائرة التي توظف الدين لخدمة أهدافها السياسية الخاصة، وبين الحكومة الإسلامية الرشيدة التي تطبق الدين تطبيقاً صحيحاً، ويقودها إمام عادل تقي ورع عارف بالدين وأحكامه وتطبيقاته الصحيحة وبأوضاع

زمانـه وحريص على الدين وحفظه وتطبيقه ويعمل به كما هووعلى مصالح المسلمين والعالمين تمام الحـرص النابع من التقـوى وصدق الإيمان، وإقامة هذه الدولة واجب شرعي على المؤمنين متى توفرت الشـروط وكانـوا قادريـن علـى ذلـك، وهـي ضرورية لتحقيق العدالة وإيصال الإنسان إلى كماله اللائق بـه والمقدر له وتحصيل سـعادته الحقيقية الكاملة فـي الداريـن: الدنيا والآخرة، والكشـف عـن واقعية الديـن الإلهـي الحنيـف وأهميته وقيمتـه العملية: المعرفيـة والتربويـة والحضاريـة في الحيـاة، وقدرته علـى تحقيـق الأمـن والاسـتقرار والاسـراع بحركـة التنمية والتمدن والتحضروتحقيق الرخاء للإنسان والازدهـار الشـامل: الفكـري والروحـي والعملـي في الحيـاة، وتجليـات الرحمـة الإلهيـة العظيمـة فـي

الدين الإلهي الحق وتطبيقاته وفي الدولة الإسلامية ونظامها وأحكامها وآثارها الإيجابية العميقة في الحياة.

٤. لا إشكال ولا شك في أهمية بقاء المجتمع المدني مجتمعاً دينياً، ودوره في تحرير الإنسان المواطن من سلطة الدولة الجائرة والحكومة المستبدة، وليس لتحريره من سلطة الدولة مطلقاً والدولة الإسلامية الحقيقية خصوصاً، فإيمانه الصادق يمنعه من ذلك، ويحثه على تأييدها والدفاع عنها وحمايتها والتضحية من أجلها، وهي من أهم أهدافه في الحياة، وعليه: يجب التمييز بين أربع حالات:

- التحرر من سلطة الدولة الجائرة وهو واجب وفضيلة.
- دعم وتأييد ومساندة الدولة الجائرة لنفسها أو

لمصالح خاصة وهو حرام ورذيلة.

- التحرر من سلطة دولة الحق والعدل ومقاومتها ومناهضتها وهو حرام ورذيلة.
- دعم وتأييد ومساندة دولة الحق والعدل والتضحية من أجلها وهو واجب وفضيلة.

٥. إن اعتبار بعض الإصلاحيين لخصائص الاعتدال والوسطية في الدين الإسلامي الحنيف، مثل: الاهتمام بعالم المادة والطبيعة وشؤونه، وتلبيات حاجة الجسد وعالم الدنيا، والاهتمام بعامل الكفاءة في اختيار العمال والموظفين، ونحو ذلك، وهي خصائص موافقة للعقل والفطرة والطبيعة وأصل الخلقة والتكوين، وتدل على واقعية الإسلام الحنيف واستقامته وتوازنه، وتؤهله للبقاء والانتشار والانتصار في نهاية المطاف وقيادة

المسيرة البشرية وتحقيق غاية وجود الإنسان في الحياة، على أنها دليل على علمانية الدين الإسلامي الحنيف، أو أنها عوامل علمانية موجودة في الهامش أو كامنة في المجتمعات الإسلامية، وأنها سوف تنتقل حتماً إلى المركز والتحقق الفعلي لينتهي المطاف بالمجتمعات الإسلامية للوصول إلى العلمانية الكلية الشاملة شأنها في ذلك شأن جميع المجتمعات البشرية المركبة، فيه إجحاف كبير وفاضح للحقيقة، وظلم بيّن للدين الإسلامي الحنيف، ويقوم على مغالطة وضعت موضع المسلمات بدون دليل، وجعلت كحكم مسبق حكم به دعاة العلمانية الكلية الشاملة، وهي: اعتبار العلمانية هي الأصل الذي تقتضيه الطبيعة والعقل المادي في حياة الإنسان، وهذا الحكم لا يستند

إلى دليل صحيح، وهو محل اختلاف بين أقطاب الفكر والفلسفة في التاريخ الطويل، ولا حقيقة له مثبتة، بل هو مجرد سراب يجري وراءه الحمقى والجهلة بحسي رغباتهم الخاصة وخيالاتهم الوهمية ولا أساس لها في العقل والمنطق كما هو ثابت في سجالات الفلاسفة والمفكرين. فالفلسفة الحية في المعرفة التي تنكر عالم ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقا - الغيب) ولا تعترف إلا بالمعرفة الحسية التجريبية وبعالم المادة والطبيعة، والفلسفة المادية التي تنكر الروح ومتطلباتها ولا تعترف إلا بمتطلبات الجسد، والدنيوية التي تنكر عالم الآخرة وتتجاهل متطلباتها ولا تعترف إلا بالمصالح الدنيوية، والنفعية التي تتجاهل القيم الدينية والروحية والأخلاقية والإنسانية ولا تعترف

إلا بالمصالح والأرباح المادية الدنيوية المبنية على التجربة، والنسبية التي تنكر الحقائق والقيم والمبادئ المطلقة: وتؤكد على تغير الخير والشر بتغير الزمان والمكان وأنهما يدوران مدار المصلحة ولا أساس لهما في نفسيهما ولا ثبات لهما، وأن العقل البشري لا يستطيع أن يعرف كل شيء، ولا يستطيع أن يعرف حقائق الأشياء، فإذا عرف بعض الأشياء، لم يستطع أن يحيط بها إحاطة تامة، ويستحيل إدراك المطلق، لأن العقل لا يستطيع أن يعرف الشيء إلا من جهة ما هو متميز عن غيره من الأشياء، وهو المطلق لا يتصور وجود شيء خارجه حتى يعارض به ونحو ذلك، هذه هي المبادئ التي اختارها رواد العلمانية الكلية الشاملة، واعتمدوا عليهم فيما زعموا أنها رؤية كونية شاملة

للعلمانية للكون والإنسان والحياة والمجتمع والدولة والتاريخ، وكلها مأخوذة من فلسفات قديمة قلّ مشتروها ومسوقوها، لأنها غير منطقية، ولا تستند إلى أدلة كافية وبراهين صحيحة، ومخالفة للميول الفطرية والطبيعية وأصل الخلقة والتكوين عند الإنسان وفي الحقيقة والواقع: لا توجد رؤية شاملة للكون والإنسان والحياة والمجتمع والدولة والتاريخ تستند إليها العلمانية، وما زعمه رواد مفهوم العلمانية كفلسفة من أنها رؤية كونية شاملة تقوم عليها العلمانية، هي أقوال قديمة من فلسفات ومذاهب عديدة، تم اختيارها والتلفيق بينها بدون أساس منهجي ومنطقي واحد مشترك بينها، وكل واحد منها محل اختلاف وسجال بين الفلاسفة والمفكرين، وليست هي في المركز الأقوى، ولم

تصمد أيام البحث والنقاش والنقد العلمي البرهاني الصحيح، وقد تم اختيارها وتلصيق بعضها إلى بعض بدون أساس مشترك، لأنها توافق أهواء ورغبات وأحلام دعاة مفهوم العلمانية الكلية الشاملة، وهي في الحقيقة حالة فكرية هشة تشبه السراب، يعلم بحقيقتها أصحاب البصائر ويجري وراءها بلهفة الجهلة والحمقى حتى يهلكوا، وأرى أن الفلسفة الماركسية أكثر أصالة وتمثل حالة فكرية وفلسفية وعقلية أكثر تماسك وعمق ومتانة وصلابة، وهي أكثر جدارة بالبحث والدراسة والمناقشة مما يزعمون أنها فلسفة أو رؤية كونية شاملة للعلمانية، ومع ذلك فقد تلاشت الماركسية وزالت وتبخرت إلى الأبد، والعلمانية أولى منها بمثل هذه النهاية المأساوية الموحشة، وسوف

تنتهي إليها حتماً، لأنها غير منطقية، ولأنها ملفقة وليس لها أساس منهجي واحد مشترك، ولأنها تخالف ميول الفطرة والطبيعة الإنسانية وأصل الخلقة والتكوين، وليس لها مشترون ومسوقون كثر، وقد فرغ الفلاسفة من إثبات بطلان المذاهب والمبادئ التي تقوم عليها من زمن بعيد، واعتقد بأن العلمانية الكلية الشاملة أسرع إلى الزوال من العلمانية الجزئية، غير أن العلمانيين بل جلهم غير متوافقين على العلمانية الشاملة، ولو توافقوا عليها لزالت العلمانية منذ زمن بعيد.

٦. أن التوفيق بين الإيمان والديمقراطية ممكن عملياً، لأن الإسلام هو دين الشورى والمشاركة الشعبية في صناعة القرار في الأمور التي تعود إلى الناس وليس في الأمور التي تعود إلى الله سبحانه وتعالى ونزل

بها الوحي، ولأن الإسلام يسمح للمؤمنين بالتوافق والتلاؤم عملياً مع الدولة العلمانية والقبول بقواعد اللعبة السياسية للديمقراطية، تحت عنوان: الضرورة الملجئة، من أجل حفظ مصالحهم الجوهرية ومنع وقوع الأضرار البليغة عليهم، ولكي تكون لهم مشاركة فعالة في النشاط العام، وتقليل وقوع الأضرار على الناس، وإيصال الخيرات إليهم إنطلاقاً من ثقافتهم الإسلامية والقيم التي يحملونها والأحكام الشرعية التي يتقيدون بها، وليس من خلال المبادئ التي وضعها الإصلاحيون، وتخالف بعضها ضروريات الدين الحنيف ومبادءه الثابتة، مثل: تهميش دور الفقهاء العدول ورجال الدين المحترمين والرجوع إليهم وأخذ الأحكام والرؤى الإسلامية منهم، وتعطيل فريضة

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي عرفت خيرية الأمة الإسلامية بها، قول الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[1] وهي فريضة على كل مؤمن ومؤمنة، وتمتد لتشمل جميع جوانب الحياة الخاصة والعامة، الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى جميع المستويات: من أعلى هرم الدولة (الرئيس) حتى آخر مواطن ومواطنة، فلا تقتصر على مجال دون آخر، ولا على مستوى دون غيره، ولكن هؤلاء الإصلاحيين يدعون إلى تعطيل هذه الفريضة الإسلامية العظيمة، تحت عنوان: عدم فرض المؤمن ما يعتبره معياراً إلهياً على الآخرين ونحو ذلك، وليس فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما يتعارض مع حرية الإعتقاد،

١- آل عمران: ١١٠

لأنها تعني دعوة غير المسلمين للإسلام والدين الإلهي الحق بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن، قول الله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[1] وهو أمر موافق لسيرة العقلاء في العالم كله، ولأنها تعني دعوة المسلمين إلى الطاعة لله سبحانه وتعالى التي يعتقدون بوجوبها عليهم وحثهم عليها، مما يؤدي إلى تنبيههم من غفلتهم، وتقوية إرادتهم وعزائمهم وتثبيتهم على الحق ونصرته، والمحافظة على الدين وصفائه ونقائه، وعلى مصالح المؤمنين واستقامتهم مما يوصلهم إلى كمالهم وسعادتهم.

٧. أن الدين الإسلامي الحنيف لا يكره أحداً على

١- النحل: ١٢٥

القبول بالدين الإلهي الحق والإيمان به، قول الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾[1] لأن الدين الحق قوي في ذاته ويوصل إليه بالدليل والبرهان المنطقي الصحيح، ولأن الإكراه يتنافى مع التكليف والجزاء اللذين يستندان إلى الإرادة وحرية الاختيار، ومع كرامة الإنسان التي عمادها ما يتميز به الإنسان عن غيره من الكائنات من العقل وحرية الإرادة والاختيار، فإذا أكره على عقيدة أو موقف أو سلوك، فقد انتهكت كرامته، وهو أمر لا يفعله أي إنسان يشعر بكرامته وإنسانيته، ويستحيل على الله سبحانه وتعالى الذي خلق الإنسان وكرمه وسخر له جميع الموجودات والكائنات، قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ

١- البقرة: ٢٥٦

﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[1] أن يأمر بإكراه الإنسان وانتهاك كرامته أو يرضى به!! ولكن ذلك لا يعني أبداً تعدد الحقيقة والتساوي بين الأفكار والقيم والأحكام والمواقف في الحقيقة والمضمون، ولا يجعل للأكثرية الحق في تقرير ما هو حق وما هو باطل، فالحقيقة واحدة والكثرة باطلة، والطريق إلى معرفة الحقيقة هو الدليل والبرهان الصحيح وليس الأكثرية البرلمانية أو المجتمعية أو نحوهما، وأن كمال الإنسان وسعادته تتوقف على معرفة الحقيقة والعمل بها، ولكن لا يجبر الإنسان على اتباع الحقيقة والعمل بها في الحياة الدنيا، ولكن تبين له ويقام الدليل عليها ويدعى لإتباعها والعمل بها ويترك له الاختيار، ثم يحاسب في الآخرة على اختياره ويجازى عليه الجزاء الموافق

١- الإسراء: ٧٠

له، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

أزمة العلمانية مع الإسلام

لقد نجح الإسلام الحنيف في البقاء والاستمرار والانتشار واختراق الحدود: التاريخية والجغرافية والسياسية كافة، حتى أنه لا تكاد تخلو بقعة في الأرض منه، وذلك رغم تخلي الحكومات في البلدان الإسلامية عنه عملياً وعدم تطبيقهم له، وأصبح مجرد حالة شعبية عارمة مفصول عن الحكومة والشأن العام، ورغم الصعوبات الجمة والتحديات الصعبة: الفكرية والعملية التي تواجهه في الداخل الإسلامي وفي خارجه، واعتماده على قوته الذاتية المستمدة من موافقته للعقل والمنطق والفطرة والطبيعة وأصل الخلقة والتكوين، وتغلغله العميق جداً في الوجدان الشعبي بحيث تعجز كل قوة في الأرض عن مواجهته وإيقاف إنتشاره فضلاً

عـن القضاء عليه، وقد حافظ على قـوة الزخم والحماس والاندفـاع التـي لازمتـه بدون انقطـاع أو توقـف منذ طلوع فجـره فـي عصر النبـوة فـي القـرن الأول الهجـري - القرن السـابع الميـلادي وإلى وقتنـا الراهن في القـرن الخامس عشر الهجري - القرن الواحد والعشرين الميلادي، وذلك بفضل عوامل جوهرية رئيسية عديدة، منها:

١. بقـاء القرآن الكريـم مصاناً مـن التحريف كمعجزة إلهية خالدة، تدل على صدق نبوة النبي محمد صلى الله عليه وآله وخاتمية رسـالته وشـمولها وعالميتهـا، وخصائص الاعتـدال والوسـطية والاسـتقامة والواقعيـة فيهـا، ويقوم بالتغذية الفكرية والروحية ويرفع من معنويات المسـلمين باسـتمرار وبشكل اسـتثنائي فعال مثير للانتباه، ولا مثيل له على الاطلاق، حتى قيل بحق وحقيقة: أن الإسلام باقٍ ببقاء القرآن الكريم، وسوف

يواصل انتشاره واختراقه للحدود حتى يكتسح جميع الأديان والفلسفات والمذاهب والسياسات على وجه الأرض.

٢. فتح باب الاجتهاد الإسلامي: العلمي المنهج الأصيل لاستخراج الرؤى الإسلامية الأصيلة، والأحكام الشرعية في جميع المسائل المستحدثة في جميع المجالات والشؤون، الخاصة والعامة في الحياة، من أدلتها الشرعية المقررة، والرد على جميع الشبهات والإشكالات التي يثيرها الخصوم والأعداء والجهلة، وقد أثبت الفقهاء في جميع المذاهب الإسلامية كفاءة عالية جداً في استخراج الأحكام الشرعية في جميع المسائل المستحدثة وبلورة الرؤى: النظرية والعملية والتطبيقات الصحيحة في كافة مجالات الحياة والفكر، ولم

يظهر عجزهم عن استخراج الحكم الشرعي في أية مسألة مستحدثة أو عن بلورة رؤية ناضجة سديدة: نظرية أو عملية في أي حقل من حقول المعرفة أو شأن من الشؤون: الخاصة أو العامة في أي مجال من مجالات الحياة العلمية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، في الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو غيرها.

٣. الدور القيادي المتميز الذي قام به الفقهاء العدول وعلماء الدين الصادقون المخلصون في إرشاد الأمة وتوجيهها وتدبير أمورها، والمحافظة على الدين ونقائه وصفائه واستقامته ونهجه القويم الذي يقوم على الاعتدال والوسطية والواقعية، ومناهضة التطرف الفكري والعملي والميول المثالية التي تسعى لإبعاد الدين عن واقع الحياة

والتأثير في حياة الناس على مستوى السلوك والمواقف والعلاقات ونحو ذلك، وقد ثبت بالتجربة التاريخية والمعاصرة ثقة المسلمين الموحدين في الفقهاء العدول والعلماء الربانيين الصادقين المخلصين، والرجوع إليهم لمعرفة الدين الحق وأحكامه وتطبيقاته الصحيحة، والاعتماد عليهم في الإرشاد والتوجيه والتربية، مما قلل من الانحرافات والتطرف الفكري والنظري، وأصبح من أهداف أعداء الدين الرئيسية الفصل بين جماهير المؤمنين وبين الفقهاء العدول والعلماء الربانيين الصادقين، ولجأوا لتحقيق هذا الهدف إلى كل وسيلة قذرة، منها: تشويه سمعة الفقهاء والعلماء، ونشر الشبهات التي تحث على الاستقلال عنهم وترك الرجوع إليهم، وساهمت في ذلك وسائل

الإعلام والدعايات السياسية المغرضة والأجهزة الأمنية: المحلية والإقليمية والعالمية وغير ذلك.

٤. إلزام الأمة الإسلامية بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي هي من أعظم الفرائض الشرعية الإسلامية، وكانت ولا تزال سبباً للمحافظة على بقاء الدين الإسلامي واستمراره، ونقائه وصفائه وخصائص الاستقامة والاعتدال والوسطية والواقعية والإجرائية فيه، وانتشاره في مختلف بقاع الأرض وفاعليته وتأثيره في واقع حياة الناس في مختلف الجوانب والأبعاد والشؤون الخاصة والعامة، والمساهمة في رسم صورة المستقبل وتحديد المصير، والمحافظة على استقامة المؤمنين على الدين الإلهي الحق والصراط المستقيم وتمسكهم بنهج الاعتدال القويم وسلوك الطريقة الوسطى

المثلى في الحياة، واتصافهم بالواقعية والإجرائية في التفكير والعمل، وحماسهم للدين الإلهي الحق، والعمل به وتطبيقه كما هو عليه وكما أنزل أو عُلِم من مصادره وأدلته الشرعية بطريقة علمية دقيقة ومنهج علمي صحيح، حتى أنهم لا زالوا يعملون ويتعبدون به بنفس الطريقة وبنفس الدرجة من الحماس والزخم والغبطة والسرور التي كان عليها المسلمون الأوائل في عصر النبوة والتنزيل، والمحافظة على مصالح المسلمين الجوهرية والرئيسية واستقلالهم ومقاومة كل أشكال وأوجه الإستعمار والتبعية ونحو ذلك.

صراع الإسلام مع العلمانية

رغم أن معظم الحكومات في دول العالم الإسلامي تحكم بغير أحكام الإسلام الحنيف، ولا تطبق تشريعاته

في الشأن العام، إلا أن الثابت عند جميع المسلمين المتدينين والباحثين في الشأن الإسلامي، أن الإسلام دين ودولة ومنهج شامل للحياة، وأنه يجب أن يطبق ويعمل بأحكامه الشرعية في جميع المجالات وشؤون الحياة: الخاصة والعامة واعتبار مخالفة ذلك معصية دينية يستحق صاحبها عليها العقاب الإلهي الأليم في يوم القيامة، والقول بخلاف ذلك قول شاذ وغير معتبر، وقد ظهرت في العالم الإسلامي على امتداد التاريخ وعرض الجغرافيا، حركات إسلامية تطالب بإقامة الدولة الإسلامية، وتطبيق الإسلام والعمل بجميع أحكامه وتشريعاته في جميع المجالات وكافة الشؤون: الخاصة والعامة وتعتبر ذلك تكليف وواجب شرعي على المسلمين، وقامت دول إسلامية بالفعل على هذا الأساس، وكان أولها الدولة الإسلامية التي أقامها الرسول

الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله في الجزيرة العربية، وكان مركزها وعاصمتها السياسية في المدينة المنورة، ومنها دول معاصرة يقودها الفقهاء العدول الأتقياء العارفون بالإسلام الحنيف وأحكامه وتطبيقاته الصحيحة، والحريصون عليه وعلى مصالح الأمة الإسلامية تمام الحرص وأكمله، ولم يمنع من ذلك تعدد الرؤى الإسلامية واختلاف اجتهادات الفقهاء، لأنه توجد صيغ عملية ممكنة وأصيلة للتوفيق.

وتواجه الإسلام الحنيف المعاصر تحديات جسمية واختبار قوة الفكر والأصالة، لإثبات نفسه وكفاءته وفاعليته وأصالته في إقامة الدولة وتدبير شؤونها، وفي صراعه الوجودي المرير على الساحة الدولية، أمام العلمانية بالخصوص، أي: الصراع بين الربوبية الإلهية التي تحتم إقامة الدين الإلهي والرجوع إليه وتطبيق

أحكامه، وبين الربوبية البشرية، وتدعو لأن يكف الديني عن احتلال مكان المركز في توصية حياة البشر وقيادتها، وأن تحمل الحياة صفة المادية والنسبية والدنيوية والمنفعة، وتخلع عنها لباس الديني والمقدس والمطلقات: الدينية والروحية والأخلاقية والإنسانية.

وتركيزنا على الصراع بين الإسلام الحنيف وبين العلمانية، لأن الزمن قد تجاوز موجة الإلحاد التي ظهرت كردة فعل على ظهور المنهج العلمي التجريبي، وتطورات العلوم الطبيعية والصناعات وتطورات التكنولوجيا، في ظل تخلف الفكر الديني في أوروبا في ظل الإقطاع وهيمنة الكنيسة، وفي المجتمعات الإسلامية في ظل الدكتاتورية الرجعية، والحكومات المستبدة الظالمة، وانتشار الفساد والتحلل والتخلف والفقر، وانتهاك حقوق الإنسان والتضييق على حرية الفكر وتهميش دور

العلماء والمفكرين المستقلين عن السلطة والمستنيرين ونحو ذلك، وقد انتصرت الأديان السماوية على الإلحاد انتصاراً باهراً بقوتها الذاتية المستمدة من قوة المنطق والموافقة للفطرة والطبيعة وأصل الخلقة والتكوين رغم ما كانت تواجهها من التحديات والصعوبة وما تقف في وجهها من صعوبات كأداء، وذلك بفضل الله سبحانه وتعالى وتوفيقه وتسديده للعلماء الربانيين النورانيين والمؤمنين الصادقين المجاهدين الصابرين وتضحياتهم العظيمة في سبيل الدين الحق والإنسانية، وانتهى خطر الإلحاد إلى الأبد وبدون رجعة إن شاء الله ﷻ، فلم يعد الإلحاد يشكل خطراً جدياً أو تحدياً أمام الإسلام الحنيف والأديان السماوية في الدين الحاضر منذ أن سقط الإتحاد السوفييتي وخرجت الماركسية والاشتراكية والشيوعية من ساحة الصراع الفكري والسياسي عملياً ولم تبقى إلا

جيوب صغيرة، هي عبارة عن جماعات وأحزاب صغيرة فاقدة للحيلة والتأثير والفاعلية، لا تزال على ولائها للماركسية والاشتراكية والشيوعية البائسة، وبقي الصراع الحقيقي: الفكري والسياسي قائماً ومحتدماً بين الربوبية الإلهية وبين الربوبية البشرية، أي: بين الإسلام الحنيف الدين الإلهي العالمي الشامل، وبين العلمانية التي تريد أن تفرض نفسها: فكرياً وعملياً وتعزل الدين عن الدولة، أو عن الحياة بجميع جوانبها وفق منظور العلمانية الكلية الشاملة.

وقد وجدت العلمانية المعاصرة في الغرب في الإسلام الحنيف خصماً شرساً ومعانداً، وينطوي على تحدي جديد، وخطورة وتهديد نوعي، لم تعهد مثله: شدة ونوعاً في مواجهتها مع اليهودية والكنيسة الكاثولوكية التي ارتبطت ولادة العلمانية بالصراع معها في مطلع القرن

العشرين، وقد واجهت العلمانية ذلك التحدي الكبير والتهديد النوعي من الإسلام رغم كونه جديداً على الساحة الأوروبية، حيث قدم إليها مع موجات الهجرة والعبيد، ورغم كون المسلمين لا زالوا يمثلون أقلية ولا يمتلكون إمكانيات: مادية واقتصادية وسياسية كبيرة، فالعلمانية تواجه مع الإسلام عقائد ومعارف إلهية ورؤية متكاملة لتفسير الكون والإنسان والحياة والمجتمع والدولة والتاريخ، تتصف بالواقعية والعمق والإحكام، تستند إلى الدليل الكافي والبرهان العقلي المحكم الصحيح، وله نظامين: قيمي وتشريعي واقعيين ومتكاملين ومتوافقين مع العقل والفطرة والطبيعة وأصل الخلقة والتكوين، وقد ولدت العقائد والمعارف الإسلامية والنظامين: القيمي والتشريعي إيماناً راسخاً منقطع النظير أو لا نظير له عند أتباع الأديان السماوية،

ومواقف صلبة وعلاقات متينة ونفس طويل، واستعداد كامل للبذل والتضحية بالنفس والنفيس بشكل لا مثيل له أبداً عند أتباع الأديان السماوية أو غيرهم.

أدلة الاختلاف والصراع بين الإسلام والعلمانية في الغرب

وقد أخذ اختلاف العلمانية وصراعها مع الإسلام الحنيف في الغرب في الوقت الراهن، أشكالاً عديدة مختلفة، تتداخل فيها أبعاد مختلفة: فكرية وسياسية وثقافية وحزبية وعرقية وعنصرية وعاطفية ونحوها، وأدت إلى تشويش الرؤية والموقف، والإجحاف والتعقيد والصعوبة في الفهم والتمييز، وانعكس جميع ذلك على فهم الإسلام الحنيف والموقف منه ومن المسلمين، وأهم تلك الأشكال والوجوه:

١. الفصل بين الدين والدولة

الفصل بأسلوب سلطوي وقانوني بين الدين والدولة،

وتحديد دائرة الدين ومجاله في القضايا والأقوال الشخصية الضيقة المساحة والقليلة الأهمية والتأثير في الواقع الناس ورسم صورة المستقبل وتحديد المصير، وتحديد دائرة الدولة ومجالها في القضايا والشؤون العامة الأكبر مساحة والأكثر أهمية وقيمة وتأثيراً في واقع الناس وحياتهم ورسم صورة مستقبلهم وتحديد مصيرهم في الدارين: الدنيا والآخرة، وعليه: لا يجوز للدولة أن تتدخل في القضايا والشؤون الشخصية، ولا يجوز للدين أن يتدخل في القضايا والشؤون العامة، على القاعدة: ما لله لله، وما لقيصر لقيصر. هذا بحسب مفهوم العلمانية القانونية، أما بحسب مفهوم العلمانية الكلية الشاملة، فإن الدولة تحتاج جميع المجالات والشؤون: الخاصة والعامة، ولا يوجد فرق في صلاحيات الدولة بين المجال الخاص والمجال العام.

وعلى ضوء المفهومين: تحتل الدولة المركز القوي والوحيد في تدبير حياة الناس ورسم مستقبلهم وتحديد مصيرهم، وتهميش دور الدين أو إلغائه بشكل تام، وفي ذلك: تجاهل تام لحرية العقل والتفكير والاختيار، وعدم التكافؤ في الفرص، وتفضيل المادي على الروحي، والدنيوي على الأخروي، على خلاف العقل والمنطق وميول الفطرة ومقتضيات الطبيعة وأصل الخلقة وتكوين الإنسان من جوهرين: الروح والجسد، وكأن هؤلاء الناس قد نصبوا أنفسهم أرباباً من دون الله سبحانه وتعالى، وقدموا أنفسهم عليه، ونصبوه حارساً على دار لا قيمة لها، ورفعوا يده مطلقاً عن التأثير في حياة عباده وواقعهم ورسم مستقبلهم وتحديد مصيرهم، وكأنهم أولى الناس الذين هم خلقه وعباده منه، وكأنهم هم الخالقون وهو المخلوق، وكأنهم هم المالكون وهو المملوك، وكأنهم هم

الأرباب الآمرون الناهون وهو المربوب المأمور المنهي، وكأنهم هم العلماء والحكماء والعارفون بمصالح العباد وهو الجاهل الغافل الغائب الذي لا يعلم شيئاً عن واقع الناس ومستقبلهم ومصيرهم وما يحتاجون لحياتهم وآخرتهم، وقد صادروا تماماً على خلاف المنطق والدليل وميول الفطرة، مسألة البعث والنشور والحساب والجزاء على الأعمال في يوم القيامة، وفصلوا بشكل تام ونهائي وقاطع وحاسم بين عالم الدنيا وبين عالم الآخرة، وبين كمال الإنسان وسعادته ومصلحته الوجودية في دورة الحياة الكاملة وبين معرفة الحقائق والسنن والعمل بمقتضاها، أي: زعموا بأن لا علاقة سببية بين العقيدة وبين السلوك، وصادروا مبدأ البحث العلمي عن الحقيقة، وفرضوا إرادتهم الجائرة كأمر واقع على جميع الناس الذين يوافقونهم والذين يختلفون معهم، وأخرجوا

من قواعد اللعبة العمل بالطرق السلمية المشروعة من أجل تغيير هذا النظام، وقد بلغ الحال ببعضهم إلى درجة المطالبة بالتخلي عن فكرة الجحيم والعقاب الأخروي، بحجة أنها تميز بين المؤمنين وغير المؤمنين، والتخلي عن فكرة القضاء والقدر، التي تقول: بأن الله سبحانه وتعالى يقرر بعلمه من سيكون ناجياً، ومن سيكون هالكاً والطفل في بطن أمه، بحجة إدانة الهالك قبل أن يولد، وأنه لا يستفيد من أي طلب إستئناف، ونحو ذلك من الخلط والترهات والخزعبلات التافهة، التي تناقش المسائل العلمية في مجال غير مجالها وبمنهج غير منهجها، والحكم فيها بدون حجة أو منطق او برهان صحيح، وحصروا مصلحة الإنسان وسعادته في العمل وفق قوانين الطبيعة وعقل مادي يحسب حساب المنفعة واللذة والمصلحة الدنيوية، ولا علاقة له بالإله

والآخرة وعالم الروح والقيم الدينية والروحية والأخلاقية والإنسانية، وكأنهم يملكون الحق في تقرير ذلك وفرضه على الناس، وهم في الحقيقة لا يملكون مقدار ذرة من ذلك ولا أقل ولا أكثر، وسوف يحاسبون على ذلك حساباً عسيراً في يوم القيامة ويجازون عليه الجزاء العادل الموافق له في السوء، قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آلَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ۝٥٩ وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾[1] أي: قل للمشركين يا محمد موبِّخاً لهم: إن الله تبارك وتعالى قد أنزل لكم من خزائن الغيب رزقاً حلالاً طيباً، لتنتفعوا به في حياتكم وتقيموها به، فجعلتم بعضه حراماً وبعضه حلالاً!! فهل أذن الله جل جلاله لكم بذلك وسلكتم طريق ما أذن لكم به من الاجتهاد

١- يونس: ٥٩-٦٠

العلمي الصحيح، أم تصرفتم في التحليل والتحريم بحسب أهوائكم الشيطانية ورغباتكم وشهواتكم الحيوانية من دون أن يأذن الله جل جلاله لكم في ذلك، بأن فرضتم تشريعات من عند أنفسكم وبصورة مستقلة تماماً عن الإرادة الإلهية ومصادر التشريع الإسلامي، أو سلكتم غير الطريق العلمي الصحيح في استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها؟ مع أن التحليل والتحريم تشريع، والتشريع حاكمية، والحاكمية ربوبية، وكلها شؤون إلهية بحتة وليس لكم فيها أي شيء، إذ الله سبحانه وتعالى هو الخالق، وكمال الحكمة في الخلق تجهيز المخلوقات وتوفير كل الوسائل والأسباب التكوينية والتشريعية لها لإيصالها إلى كمالها اللائق بها والمقدر لها وتحصيل سعادتها الحقيقية، ولأن الله سبحانه وتعالى هو الخالق للأرزاق والواهب لها، وهو وحده صاحب الحق

الحصري في بيان حكمها، وأن التحليل والتحريم فيها على خلاف إرادته أو عن غير الطريق العلمي الصحيح الذي أذن به، هو أمر غير صحيح ومخالف للحكمة والمنطق، فبأي حق تمارسون التحليل والتحريم على خلاف إرادته أو من غير الطريق الصحيح الذي أذن به؟ وتفرضونه على الناس بغير حق؟ فأنتم ضالون متبعون لطريق باطل ومنهج فاسد، ومغتصبون لأنكم تأخذون ما ليس لكم حق فيه، ومفترون على الله ﷻ لأنه لم يأذن لكم وهو صاحب الحق الوحيد في التشريع ومدعون لأنفسكم حقاً هو ليس لكم، وظالمون لأنفسكم ولغيركم من الناس، لأنكم تسلكون طريقاً غير طريق الحق الذي يوصلكم إلى الكمال والسعادة، وتجرون غيركم من الناس إليه بغير حجة ولا برهان، فتهلكون أنفسكم والذين اتبعوكم!! فهل تظنون أن الله سبحانه وتعالى

يترككم غداً في يوم القيامة من دون حساب أو جزاء، فيستوي المحق والمبطل والمحسن والمسيء؟ لا!! إن الله سبحانه وتعالى منزه عن مثل هذا العبث المخالف للحكمة في الحق، وسوف يحاسبكم ويجازيكم على ما قمتم به من التحريم والتحليل من عند أنفسكم بالعقاب المؤلم في يوم القيامة، لأنكم أضللتم الناس، وألحقتم بهم أشد الأضرار في الدارين: الدنيا والآخرة.

ثم تنبه الآية الكريمة المباركة إلى حقيقتين جوهريتين كبيرتين وهما:

أ. أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وأراد له أن يصل إلى كماله اللائق به والمقدر له بحسب قابليته واستعداده الذي وهبه له رب العالمين، وأنعم عليه بالنعم، المادية والمعنوية العظيمة، مثل: الأرزاق الطيبة والعقل والوحي والشريعة وهيأ

له جميع الأسباب التكوينية والتشريعية من أجل تحقيق هذه الإرادة الإلهية.

ب. أن أكثر الناس يتجاهلون هذه الحقائق، ولا يستعملون عقولهم حق استعمالها، ويسلكون طريق الضلال والهلاك الفعلي والشقاء الكامل في الدارين: الدنيا ولآخرة، ويَقِفون من النعم: المادية والمعنوية على خلاف العقل والمنطق، ويوظفونها في المعصية وعلى خلاف ما خلقت له وما يعود عليهم بالضرر.

وبناءً على ماسبق: فإن العلمانيين بتجزئة الدين وإقصائه عن واقع الحياة والساحة العامة، واستقلالهم بالتشريع عن الإرادة الإلهية، قد سلكوا طريق الضلال ومنهجاً باطلاً، وتصرفوا تصرفاً جاهلاً أحمقاً في غاية الاستنكار والعجب والاستغراب، ويعود بالضرر البالغ

على الإنسان في الدارين: الدنيا والآخرة، وهم يخالفون فيما ذهبوا إليه الحق والمنطق والعدل والإنصاف والحقائق والسنن الكونية، وقد خالفوا حقيقة كون الإنسان مخلوقاً ومربوباً لله رب العالمين، وحقيقة كونه يتألف من جوهرين: الروح والجسد؛ روح خالدة باقية وجسد يفنى ويزول، وأن لكل منهما متطلبات وأشواق ورغائب تجب تلبيتها والاستجابة لها بشكل متوازن مع متطلبات وأشواق ورغائب الآخرة، وحقيقة كون الإنسان عاقل ويمتلك حرية الإرادة والاختيار، ولا يصله ولا يمكن أن يصل إلى كماله اللائق به والمقدر له بحسب قابلياته واستعداداته ويحصل على سعادته الحقيقية الكاملة في الدارين: الدنيا والآخرة، إلا بالعلم الحقيقي والمعرفة بالحقائق والسنن الكونية والإلهية الكبرى والعمل بمقتضاها، لما بينها وبين كمال الإنسان وسعادته من

علاقة وجودية لا تنفصل، فلا يصلح حال الإنسان بكل علم ومعرفة وبكل عمل، وإنما بالعلم الحقيقي المطابق للواقع، وبالعمل الصالح الموافق للفطرة وطبيعته الإنسانية وأصل الخلقة والتكوين، وعليه: فالعلمانيون يتصرفون فيما لا يملكون، وعلى خلاف الحق والعدل والمنطق، ويلقون الضرار البالغة بالناس في الدارين: الدنيا والآخرة، وسوف يحاسبهم الله ﷻ على ضلالهم وإضلالهم وأعمالهم القبيحة السيئة وإلحاقهم الأضرار البليغة بالناس في يوم القيامة، ويجازيهم الجزاء العادل الموافق لضلالهم وأعمالهم السيئة وما يترتب عليها من نتائج خطيرة وأضرار جسيمة في واقع الناس ومستقبلهم ومصيرهم في الدارين: الدنيا والآخرة.

٢. الاعتماد على المهاجرين

إن الوجود الإسلامي في الغرب، يعتمد في المقام الأول

على المهاجرين القادمين من بلدان مسلمة، في هجرة إرادية وقسرية كثيفة، لأسباب عديدة: أمنية وسياسية واقتصادية وطلباً للعلم والبحث عن فرص أفضل في الحياة وهرباً من الحروب العسكرية المدمرة التي يذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء المدنيين ونحو ذلك حيث تشهد العديد من البلدان في العالم الإسلامي الحروب الأهلية والإقليمية والتضييق على الحريات الأساسية مثل: حرية التعبير عن الرأي والتنظيم، والانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان لاسيما المعارضين السياسيين والأقليات: الدينية والطائفية والعرقية نحوها، وانتهاك الحرمات والمقدسات، والمعاناة الشديدة من الفقر والمرض والتخلف في الخدمات الأساسية، مثل: التعليم والصحة والإسكان والاتصالات والمواصلات والبنية التحتية ونحو ذلك، والتخلف الحضاري،

والتبعية: السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية للغرب، والأزمات الداخلية الشديدة الأمنية والاقتصادية والسياسية، والمواجهات البينية: الدينية والطائفية والعرقية والحزبية، والانقلابات الدموية والصراع على السلطة ونحو ذلك، في ظل أنظمة شمولية ديكتاتورية وحكومات مستبدة ظالمة، وقد حملت الهجرة الكثيفة للمسلمين إلى بلدان الغرب، الكثير من الغربيين السياسيين والمثقفين والعاديين، على اعتبار الهجرة سبباً لما يأتي:

أ. أن الهجرة الكثيفة للمسلمين إلى بلدان الغرب، تمثل تهديداً جدياً للهوية: التاريخية والثقافية لأوروبا المسيحية العلمانية التي أخذت في التآكل والانقراض بسبب هذه الهجرة الكثيفة الواسعة، ويمكن أن تؤدي في الحقيقة لإحداث تغيير

ثقافي وحضاري عميق ينسف الهوية المسيحية العلمانية لأوروبا، وتحدث فقداناً للتوازن في المجتمعات الغربية، لاسيما إن أخذنا في الاعتبار حقيقة كون الإسلام دين شامل غير قابل للاندماج الثقافي والحضاري مع الغرب، كما هي رؤية اليمين المسيحي واليمين السياسي المتطرف: سياسياً وعرقياً وعنصرياً، وهذه الرؤية تدخل مسألة الهجرة في دائرة الاختلاف والصراع الشامل: الحضاري والثقافي والعرقي والعنصري والسياسي.

ب. اعتبار بعض السياسيين والمواطنين العاديين المهاجرين منافسين حقيقيين وفعليين للمواطنين الغربيين على فرص العمل والخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة، مثل: التعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية، التي تعتمد

في تمويلها على الضرائب، مما يحملهم على عدم الرغبة في المهاجرين، والسعي لمضايقتهم والحد من وجودهم.

ج. إقحام الغرب بشكل تلقائي في الصراعات الشرق أوسطية، السياسية والطائفية التي تتخذ صيغة أمنية وعسكرية عنيفة، وتتحمل الكثير من أعبائها وتبعاتها: السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وتقديم خسائر كبيرة في الأرواح، وتكون عرضة للهجمات الإرهابية التي يذهب ضحيتها الآلاف من المواطنين المدنيين الغربيين، وبدون شك فقد أثر هذا الأمر تأثيراً سلبياً كبيراً على فهم الإسلام وقضايا المسلمين، والموقف من الإسلام والمسلمين في الغرب، وهذا موضوع سياسي بامتياز، وخارج عن دائرة الفضاء الفكري البحت،

ويجب معالجته معالجة سياسية، تعتمد على فهم المصالح وحقوق الإنسان والأخلاق فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان، ومعرفة جذور الإرهاب ومصادر تمويله ومعالجتها معالجة عملية ناجعة ونحو ذلك.

٣. المواجهة الدائمة

ما تعتقده الطبقة السياسية العلمانية من أنها تواجه أصولية إسلامية أكثر خطراً وتهديداً وتأثيراً وفاعلية مما كانت تواجهه مع الأصولية المسيحية الكاثولوكية التي ولدت العلمانية من رحم الصراع معها في مطلع القرن العشرين وكسبت الشرعية في ظلها، وتنقسم هذه الطبقة السياسية العلمانية في الغرب إلى قسمين رئيسيين، وهما:

- **المتشائمون:** وهم الذين يعتقدون بأن الاختلاف

بيـن العلمانية، هو اختلاف بنيوي جوهري شـامل، ولا يوجد له مثيل في الاختلاف والصراع مع الأديان السـماوية الأخـرى: المسـيحية واليهوديـة، وهـو اختلاف يتعذر قهره والتغلب عليه، ويعتقدون بأن الإسـلام لا يمكـن أن يلائـم ويتوافـق مـع العلمانية، أو يندمـج ثقافيـاً وحضاريـاً مـع الغـرب، فالإسـلام فـي نظرهـم ممتنـع جوهريـاً بحسـب أصولـه وقيمه ومبادئـه الرئيسـية الكليـة الثابتـة علـى كل شـكل من أشـكال العلمانية القانونية الجزئية المحدودة، والعلمانيـة الكليـة الشـاملة كفلسـفة، فـلا فرصـة بحسـب نظرهـم لوجـود إسـلام علمانـي معتـدل وليبرالـي، ويـرون فـي الإسـلام علـى أنه معـاد تماماً لإسـرائيل والصهيونية، ويرون في ذلك على أنه نوع من معاداة السـامية، كما يرون في الإسـلام على أنه

يمثل خطراً أمنياً وسياسياً جدياً وكبيراً على الغرب، ويرون تأصل هذه المشكلة وتجذرها، وأنها مشكلة باقية دائمة ما بقي المسلمون في الغرب، وهم في الحقيقة باقون، لأن الجيل الجديد من المسلمين المولودون في الغرب، يرون أنفسهم ورثة حقيقيين وأصليين وجديرين، لهوية دينية وثقافية وحضارية إسلامية أصيلة وعريقة، وأنه يجب عليهم كورثة لها، أن يحموها ويحافظوا عليها وأن ينشروها، وأن يفدوها بأنفسهم وهم يتحدثون بوصفهم مسلمين بإصرار وعناد تام في خطاب إيديولوجي منظم وممنهج: سلمي ومنفتح، ويدافعون عن التعددية الثقافية والحضارية، وعن حق الاختلاف والحوار بين الأديان، وعن حقوق الأقليات، ونحو ذلك، الأمر الذي يعيق الاندماج الثقافي والحضاري مع

الغرب، ويقف في وجهه ويمنعه، مما يتطلب إجراءات قانونية وسياسية، واقعية وصارمة، في سبيل احتوائه والحد من خطره وتهديده، وأنه لا قيمة لسياسة التسامح التي لا يترتب عليها الإحتواء للخطر والقضاء عليه، والسير في طريق الاندماج الحقيقي الفعلي: الثقافي والحضاري مع الغرب، والمحافظة على هويته المسيحية والعلمانية.

- **المتفائلون:** وهم الذين يعتقدون بإمكان وجود إسلام مصلح: علماني وليبرالي معتدل، ويسعون إلى إيجاده على أرض الواقع في الداخل الأوروبي وفي العالم الإسلامي، وتشجيعه ودعمه والتعامل معه تعاملاً استراتيجياً يتعلق بأمن الغرب ومصالحه الاستراتيجية، ويدعو هؤلاء إلى خلق الظروف

الموضوعية التي تعطي المسلمين الإحساس بالأمن، وأنهم يعيشون ثقافتهم الخاصة، ويمارسون شعائرهم بحرية وأمان، وفي نفس الظروف التي يعيشها الغربيون، ويمارسون حياتهم وثقافتهم وشعائرهم الدينية الخاصة كما يدعون إلى المعرفة بالإسلام المعتدل، وإزالة كافة الصعوبات التي تعترض طريق إقامة مؤسسات للإسلام في أوروبا تدريجياً فهم يعتقدون أن ما يواجهه الغرب مع الإسلام اليوم، هو عينه ونفسه من حيث الجوهر الذي كان يواجهه مع المسيحية الكاثولوكية واليهودية، وإن اختلف في درجة الشدة والسعة والعمق، أي: الجوهر واحد، والاختلاف في الكم والشكل والصورة، وسوف ينتهي الأمر مع الإسلام، إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها مع المسيحية

واليهودية، وهو ظهور إسلام علماني وليبرالي معتدل، فالإسلام في تقديرهم قابل للتلائم والتوافق مع الحداثة والعلمانية والليبرالية والديمقراطية تماماً كالمسيحية واليهودية، وأن المسألة هي مسألة وقت وصبر وحوار وتفاوض وترتيبات: قانونية وسياسية ومتدرجة، حتى يظهر إسلام معتدل ومنفتح يناسب الغرب العلماني الحديث الليبرالي والديمقراطي.

التعليق على التيارين المتفائلين والمتشائمين

أرى أن طرح التيارين: المتشائمين والمتفائلين، رغم التفاوت الشديد بينهما هو طرح سياسي يجب معالجته في المقام الأول معالجة سياسية، تقوم على أسس عملية، تحفظ المصالح والحقوق لجميع الأطراف، وتراعي الأخلاق العامة فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بأخيه

الإنسان، بغض النظر عن دينه وطائفته وعرقه وعنصره وجنسه وجنسيته، ومعالجته في المقام الثاني معالجة فكرية للتأسيس إسلامياً لعلاقة التلاؤم والتوافق العملي بين المسلمين وبين الدولة ونظامها وقوانينها وأجهزتها في الدول والمجتمعات الغربية العلمانية والليبرالية والديمقراطية، وإيجاد الحلول العملية التي تناسب جميع الأطراف وفق قواعد اللعبة الديمقراطية وإبرازها، ورغم أني نظرياً أوافق أصحاب الرأي الأول (المتشائمين) في حقيقة ما ذهبوا إليه من القول بالاختلاف البنيوي الجوهري الشامل بين الإسلام الحنيف وبين العلمانية والليبرالية، وأن الإسلام الحنيف يختلف في أصوله ومبادئه العقائدية والمبدأية والتشريعية اختلافاً جوهرياً عن المسيحية التي ولدت العلمانية من رحمها، وأضفتْ عليها الشرعية والقداسة، باعتبار الدولة ظل

الله سبحانه وتعالى في الأرض، وعلى قاعدة: ما لله لله، وما لقيصر لقيصر، وأنه من المستحيل نقل نموذج التجربة مع المسيحية الكاثولوكية إلى الإسلام الحنيف لأن الإسلام الحنيف يمتنع جوهرياً على كل شكل من أشكال العلمانية والليبرالية، وأنه لا فرصة أبداً ومطلقاً لوجود إسلام علماني وليبرالي، وأنه لا يمكن تمييز ما هو سياسي عما هو ديني وفصل أحدهما عن الآخر في الثقافة الإسلامية المحمدية الأصيلة، لأن المسلم المؤمن الملتزم بالإسلام نظرياً وعملياً يصر بحسب عقيدته وإيمانه المطلق بالشريعة الإسلامية وأحكامها، على أن الإسلام الحنيف دين شامل يمثل رؤية كونية شاملة ومنهج حياة وسلوك، ويسند جميع أعمال حياته: الخاصة والعامة بما فيها العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني والعسكري ونحو ذلك إلى الشريعة

والقيم الإسلامية على نحو مطلق، ويعتقد بأن الإسلام الحنيف دائماً ما يقوله أصالة في جميع المسائل المتعلقة بأفعال الإنسان وتصرفاته في جميع مجالات الحياة والشؤون: الخاصة والعامة، وأن قانون الله سبحانه وتعالى وحكمه، يعلو فوق كل قانون وحكم بشري، ولا يجوز إلغاؤه وتعطيله أو تهميشه أو ترك العمل به اختيارياً، ويتطلع برجاء وأمل كبير إلى انتصار الدين الإلهي الحق وظهوره على كل دين، وإقامة دولة العدل الإلهي العالمية، والعمل بجميع أحكامه وتشريعاته في جميع المجالات وكافة الشؤون: الخاصة والعامة، وفي ذلك كمال الإنسان وسعادته ومصلحته الحقيقية في دورة الحياة الكاملة العرضية على امتداد المكان والجغرافيا، والطولية على امتداد الزمان والتاريخ، وهذا يعني حكماً يأس الطامحين في نقل نموذج التجربة مع المسيحية

إلى الإسلام الحنيف، والسعي لتشكيل نموذج عالمي للعالمانية، فيشمل جميع الأديان السماوية اليهودية والمسيحية والإسلام الحنيف، فهذا مجرد متخيل وهو متخيل حالم غير واقعي وبعيد كل البعد عن عالم وحقيقة الإسلام الحنيف وواقعه، ولا يمكن التعويل على الاجتهادات الشاذة وغير الأصيلة التي ذهبت إليها أقلية معزولة من المسلمين للقول بإمكانية تطبيق هذا المتخيل.

إلا أني أوافق عملياً أصحاب الرأي الثاني (المتفائلين) فيما ذهبوا إليه من القول بقابلية الإسلام الحنيف للتلاؤم والتوافق والقبول عملياً بقواعد اللعبة الديمقراطية في الدولة العلمانية والتقيد عملياً بها، وذلك على أساس الضرورة الملحة التي تقوم على أصول عملية، لما يتمتع به الإسلام الحنيف من الواقعية والإجرائية واليسر

والسهولة ورفع الحرج الشديد عن المؤمنين، ومنع وقوع الضرر البليغ عليهم، وفتح الطريق أمامهم للمساهمة في الحياة العامة وتدبير الشأن بما يعود بالنفع الحقيقي على الناس ويخفف من آلامهم والتقليل من الأضرار التي يمكن أن تقع عليهم، ونحو ذلك، في ظل فتح باب الاجتهاد العلمي الصحيح في الإسلام الحنيف، واستخراج الأحكام الشرعية من أدلتها المقررة شرعاً، وقد يتطلب التوافق تأجيل تطبيق بعض الأحكام لأسباب موضوعية، مثل: تعطيل تطبيق بعض الحدود الشرعية مثل: حد الزنا والسرقة وغيرها، من دون إبطالها بما هي قوانين وأحكام إلهية شرعية ثابتة بحكم الكتاب والسنة، وهذا المقدار يكفي عند المعتدلين والمنصفين والواقعيين من العلمانيين الذين يتبنون مفهوم العلمانية القانونية الجزئية المحدودة، لأنه يسمح بإحترام النظام

والقانون وتطبيق قواعد اللعبة الديمقراطية في ظل الدولة العلمانية الليبرالية، ويضمن حرية العقيدة وإقامة الشعائر الدينية والحرية الشخصية، وهذا ما يطالب به العلمانيون الذين يتبنون مفهوم العلمانية القانونية التي تعترف بمواطن متدين يلتزم بقوانين الدولة، وتبحث عن تسويات عملية للتلاؤم والتوافق ولا تسعى للتأزيم وإقصاء المؤمنين المتدينين من ساحة الحياة العامة، على خلاف ما يطالب به العلمانيون الذين يبنون العلمانية الكلية الشاملة كفلسفة، ويبحثون عن تنازلات من المتدينين وليس عن تسويات، ويسعون لإقصاء المتدينين عن الساحة العامة في الحياة، ويرون أن مجرد التعبير عن العاطفة لدينه يمثل فضيحة في سلوك العلماني في الحياة.

ويعتبر السعي من المسلمين للتلاؤم والتوافق والقبول

عملياً بقواعد اللعبة الديمقراطية في الدولة العلمانية في الغرب أو في العالم الإسلامي عملاً سياسياً حقيقياً وأصيلاً يستند إلى قواعد الفقه الإسلامي وأحكام الشريعة الإسلامية المقدسة الصحيحة، وليس فيه تجاهل أو تجاوز أو خروج عنها، وهو عمل يقرّه الفقهاء العدول من مختلف المذاهب الإسلامية، وهذه الممارسة العملية مشروطة ومقيدة وليست مطلقة و هي أسلوب عملي واقعي للحفاظ على وجود الدين الإسلامي الحنيف وبقائه وصفائه من الشوائب وحمايته من التحريف والتبديل والتغيير تحت ضغوط الحياة العملية، والإبقاء عليه متصلاً بواقع الحياة وتوجيهها والتأثير فيها، والسماح للمؤمنين وتمكينهم من أن يعيشوا حياتهم: الخاصة والعامة في يسر وسهولة ورفع الحرج الشديد والمشقة عنهم، وحفظ مصالحهم في الحياة ومنع

وقوع الأضرار البليغة عليهم، وتمكينهم من المساهمة الفعلية الفعالة في أنشطة المجتمع وحل مشاكله العامة ومن التشريعات على ضوء رؤية إسلامية شرعية وقيمية، للتخفيف من آلام الناس وأحزانهم والتقليل من وقوع الأضرار المادية والمعنوية عليهم ويتحملون المسؤولية الرسالية والتاريخية الكاملة في المحافظة على الرسالة وبقائها من كل شائبة وصيانتها من كل تحريف والعمل بها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً وهم يحملون الأمل والرجاء في أن يتغير الوضع الإستثنائي، وتحلّ اللحظة التاريخية التي يظهر فيها الدين الإلهي الحق على كل دين، وتقام دولة العدل الإلهي المحلية (الوطنية) والعالمية، وتطبيق جميع الأحكام الشرعية في جميع المجالات وفي كافة الشؤون: الخاصة والعامة ويكون ذلك طريقاً لوصول الناس إلى كمالهم الإنساني اللائق

بهم والمقدر لهم في أصل خلقتهم وتكوينهم، وتحفظ مصالحهم الجوهرية الحقيقية في دورة الحياة الكاملة العرضية على امتداد المكان والجغرافيا، والطولية على امتداد الزمان والتاريخ، وتحصيل سعادتهم الحقيقية الكاملة في الدارين: الدنيا والآخرة، وهذا يعني أن تلك الممارسة العملية المشروطة والمقيدة، لن تؤثر قيد شعرة على جوهر الإسلام وحقيقته، ولن تمهد الطريق إلى متخيل الإسلام العلماني الليبرالي، الذي يحلم به من ليس له معرفة بالإسلام الحنيف وبالسنن الإلهية الكونية والتاريخية، بل تقطع الطريق عليه وتمنع من الوصول إليه، ولن تنال من الوحدة الإيمانية أو تعيد بناء الدين على أساس فردي يتخيله أولئك الحالمون كذلك، ولن تؤثر على كون الحقيقة واحدة لا تقبل التعدد عرضياً وأن الكثرة باطلة، وأن التعدد في الحقيقة الواحدة يمكن

أن يحدث طولياً، أي: الاختلاف في المراتب والبطون، وعلى ذلك تترتب النتائج المهمة التالية:

١. أن التسامح واحترام حرية الاعتقتد والتعبير والتلاؤم والتوافق عملياً لا يعني أبداً القبول بتعدد الحقيقة النظرية ونسبيتها، وجعل مضامين المعارف والمفاهيم والقيم والأحكام والسلوك والمواقف في مستوى واحد من ناحية الحقيقة، أو فك الارتباط بين المعارف والحقائق والسنن الحقة وبين كمال الإنسان ومصلحته في دورة الحياة الكاملة وسعادته الحقيقية الكاملة في الدارين: الدنيا والآخرة.

٢. ليس لأي أكثرية برلمانية أو مجتمعية أو غيرها أن تقرر ما هو الحق وما هو الباطل لأن الذي يقرر ذلك هو الدليل والحجة والبرهان المنطقي الصحيح،

ولهذا كثر في القرآن الكريم عبارات مثل قول الله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[1] وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[2] وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾[3] وقوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾[4] وقوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[5] وقوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾[6] ونحو ذلك.

وبناءً على ماسبق: يجب التمييز منهجياً بين الرؤية الأصيلة الثابتة، وبين الرؤية العملية الاستثنائية المشروطة والمتغيرة بتغير الأسباب والعوامل الموضوعية

١- المائدة: ١٠٣

٢- الأنعام: ٣٧

٣- الأنعام: ١١١

٤- المؤمنون: ٧٠

٥- يونس: ٣٦

٦- الشعراء: ٢٢٣

التي جاءت لأسباب استثنائية موضوعية بهدف المحافظة على الرسالة والشريعة كما هي عليه، والمحافظة على مصالح المسلمين ورفع الحرج والمشقة عنهم لكي يمارسوا حياتهم ونشاطهم في الحالات والظروف الاستثنائية بشكل طبيعي خالٍ من المشقة وتفويت المصالح، فالممارسة العملية لا تعني دائماً تغير في أصل الفكرة أو العقيدة أو الرؤية، وإنما القبول عملياً ببعض الممارسات المغايرة لأصل الفكرة أو الرؤية لأسباب موضوعية، تحت عنوان: الضرورة الملحة، وتحمل اسم: العنوان الثانوي، مثل: لحم الخنزير حرام بالعنوان الأولي ولكن يجب أكله عند الضرورة لإنقاذ الحياة من الموت جوعاً بالعنوان الثانوي، وكما يقول الفقهاء: أن العلاقة بين الحكم الشرعي وبين الموضوع هي كالعلاقة بين العلة والمعلول، فإذا تغير

الموضوع يجب حكماً أن يتغير الحكم الشرعي، مثال: التقاضي عند قضاء الجور حرام ولكن إذا توقف استنقاذ الحق عليه وضياع الحق بدونه فإنه يجوز، وأيضاً: قبول الولاية من حكام الجور حرام، ولكن إذا عُلم أن فيها مصلحة عامة للمسلمين فإنها تجوز. وعلة تغير الحكم في الحالتين هو تغير الموضوع وتعتبر هذه الممارسة واقعية وناضجة وموافقة للعقل والمنطق والحكمة ولها مثيل في سيرة العقلاء في جميع الأديان السماوية وغيرها، يقول أوليفييه روا: «عندما خلصت الكنيسة إلى الاعتراف بالجمهورية العلمانية، لم يكن ذلك لأن لجنة من علماء اللاهوت عكفت على دراسة الأناجيل لسنوات طويلة، بل لأن الفاتيكان استخلصوا الدروس السياسية لحتمية الجمهورية والتكيف معها»[1]، أي: لم يكن التغير في أصل الرؤية وإنما تكيف عملي لأسباب

١- الإسلام والعلمانية، أوليفييه روا، ترجمة: صالح الأشقر، صفحة ٧٢

موضوعية مع بقاء الرؤية الأصلية على ماهي عليه بدون تغيير، وعليه: فإن القبول بقواعد اللعبة عملياً، أو العمل بمقتضى الضرورة الملجئة لا يعني أبداً ولا بأي حال من الأحوال تغير في أصل الفكرة والرؤية الإسلامية، ولا يمثل سيراً في الطريق إلى العلمانية أوالتمهيد إلى ظهور نظرية إسلامية علمانية أو ليبرالية، فهذا المخيل بعيد كل البعد عن واقع الإسلام وجوهره وحقيقته، وهو مجرد حلم يحلم به بعض العلمانيين في اليقظة والمنام، وهما على حد سواء في البعد عن الحقيقة والواقع بل تعتبر هذه الممارسة العملية دليل على واقعية الإسلام ونضجه وصلاحه لجميع الظروف والأحوال وهي السبيل للجمع بين الإبقاء على وجود الإسلام واتصاله بواقع الناس وصيانته من التغيير والتبديل والتحريف، وبين المحافظة على مصالح المؤمنين ومنع وقوع الضرر

والحرج والمشقة عليهم والإبقاء على دورهم الفاعل في الحياة في الحالات والظروف الاستثنائية، وهذا المقال أو البحث القصير والمختصر جداً لا يتسع بحسب أهدافه وما هو مقدر له لجميع المناقشات والمعالجات الفكرية (النظرية) والعملية في الغرب وفي العالم الإسلامي، فلن أتطرق إلى المعالجات العملية وسوف أقتصر فقط على المعالجات الفكرية (النظرية) العامة التي لا تختص بزمان ولا بمكان معين في خطوطها العريضة، ولكن ألفت النظر إلى بعض الملاحظات العملية المهمة.

مسألتان مهمتان

من الأهمية بمكان أن ألفت النظر إلى مسألتين رئيسيتين، وهما:

المسألة الأولى: أن الأديان السماوية الكبرى الثلاثة: اليهود والمسيحية والإسلام، تتفق على أمور جوهرية

عديدة ذات صلة بموضوع البحث، منها:

١. أن قانون الله سبحانه وتعالى وحكمه، يعلو فوق كل قانون وحكم بشري.

٢. أن الحق واحد لا يتعدد، وأن الكثرة باطل، وليس للأكثرية البرلمانية والمجتمعية أو غيرهما الحق في تقرير ما هو حق وما هو باطل، وأن الذي يقرر ذلك هو الدليل والحجة والبرهان الصحيح لا غير.

٣. أن كمال الإنسان وسعادته لا ينفكان عن معرفة الحقائق والسنن والعمل بمقتضاها، وأن الله سبحانه وتعالى قد جعل للإنسان طريقاً واحداً إلى كماله وسعادته وهو الدين الإلهي الحق.

٤. أن القبول العملي بقواعد اللعبة والعمل بمقتضى الضرورة الملجئة لا يعني جعل المعارف والمفاهيم والقيم والأحكام والسلوك والمواقف في مستوى

واحد من الحقيقة.

٥. أن الدين الإلهي يمثل رؤية كاملة جامعة للكون والإنسان والحياة والمجتمع والدولة والتاريخ، ويمثل الإطار المعرفي والتربوي والحضاري لحياة الإنسان، ولا يمكن حصره وتحديده في المجال أو دائرة القضايا والأحوال الشخصية، بل هو يشمل جميع المجالات، ويدخل في كافة الشؤون: الخاصة والعامة، لأنه دين إلهي عالمي، ويعبّر عن الخير عموماً، ويسعى لمصلحة البشرية جمعاء، وله كامل الحق في التدخل في شؤون الدولة والقضايا العامة للناس، وهو أولى بذلك من غيره، لأنه منزل من رب العالمين وخالقهم والعالم بهم وبما يصلحهم في الدارين: الدنيا والآخرة، ومنعه من التدخل في الشأن العام، هو أمر فرض عليه

وقبل به كأمر واقع ولم يسع إليه أو يقبله اختياراً، وأن له كامل الحق في العمل والسعي لتغيير النظام وقواعد اللعبة بالأساليب المشروعة وتحقيق إرادة الناس، يقول المونسيتور سلستينو ميليور، العضو المراقب للكرسي البابوي لدى الأمم المتحدة، أمام اللجنة الخاصة بـ«إلغاء جميع أشكال عدم التسامح» بتاريخ: ٢٦/أكتوبر/٢٠٠٤م: إن موقف أولئك الذين يريدون حصر التعبير الديني في دائرة الخاص البسيطة، إنما يتجاهلون وينكرون طبيعة المعتقدات الدينية الأصيلة[١].

٦. أن عدم القبول بالرأي والموقف الآخر، لا يعني أبداً اللجوء إلى العنف والقوة ضده لتغييره، وأنه يمكن التوافق على قواعد اللعبة والاحتكام إليها لمعالجة

١- الإسلام والعلمانية، المونسيتور سلستينو ميليور، ترجمة: صالح الأشقر، صفحة ١٧

الاختلافات.

المسألة الثانية: ضرورة التمييز بين ثلاث حالات بالنسبة إلى الإسلام والمسلمين وهي:

أن الإسلام الحنيف يسلك الطريقة الوسطى المثلى في الحياة، ويعتمد منهج الاعتدال القويم، ويأخذ بالاجتهاد العلمي الصحيح، المستقل عن سلطة الحاكم وغيره، ويتقيد بالقواعد الشرعية المعتبرة لاستخراج الرؤى الإسلامية والأحكام الشرعية من أدلتها ويقبل بالاختلاف في الاجتهادات لأسباب علمية موضوعية، ويعتبر ذلك هو السبيل لإنضاج الفقه وتصحيح الأخطاء والاقتراب أكثر فأكثر من الأحكام الواقعية، ويمنع غير المؤهلين من الاجتهاد ويحرم الأخذ منهم والرجوع إليهم، وكذلك الرجوع والأخذ من غير الأتقياء.

١. أن الإسلام المتطرف فكرياً وعملياً الذي يقتل

العقل باسم النص، ويتورط في أنشطة وممارسات إرهابية شاذة يذهب ضحيتها الأبرياء، هو بعيد كل البعد عن روح الإسلام وحقيقته وجوهره وغاياته ومقاصده، وهو وليد اجتهادات غير المؤهلين والرجوع إليهم والأخذ منهم، مع أن الرجوع إليهم والأخذ منهم مخالف لأحكام التقليد في الفقه الإسلامي، وللعقل والمنطق والفطرة والطبع السليم وسيرة العقلاء التي جروا عليها في حياتهم، وهي رجوع الإنسان إلى العلماء وليس إلى الجهال فيما لا يعلم.

٢. أن المرء يبقى مسلماً ينطق الشهادتين حتى وإن لم يعمل بمقتضاهما، لكن التحلل الأخلاقي والفساد، والأعراف والعادات والتقاليد القبلية الجاهلية مثل: عمليات الثأر وقتل الشرف

ونحوهما، ومخالفة ضروريات الدين الإسلامي الحنيف مثل: رفض الحجاب الشرعي وإباحة شرب الخمر وقبول الزنا ونحو ذلك تحت عنوان الحرية الشخصية أو غيرها، وحصر الدين في الطقوس العبادية والأحوال الشخصية وفصل الدين عن الدولة والسياسة والقضاء العام، وفرض القوانين الوضعية على الناس ونحو ذلك، والاجتهاد في مقابل النص واجتهاد غير المؤهلين، كلها تمثل انحرافاً بيّناً عن الإسلام الحنيف، ولا يمكن قبولها إسلامياً أو تسويقها على أنها تمثل مزاجاً إسلامياً أو تمثل شريحة إسلامية معتبرة في فهم الإسلام الحنيف وتوجهاته.

تقييم العلمانية في العالم الإسلامي

تعتبر العلمانية في العالم الإسلامي ثقافة وافدة ودخيلة

ومريبة ومنعزلة تماماً عن الثقافة الإسلامية المحمدية الأصيلة، والتراث الفكري التاريخي للأمة الإسلامية، ولم يساهم فلاسفتنا ومفكرونا في إنتاجها والتأصيل إليها، بل التقطها بعض المستغربين الذين لا يتمتعون بالعمق والأصالة في التفكير، واستوردوها من الغرب وأدخلوها بشكل ناشز إلى العالم الإسلامي، وقد عجزوا عجزاً كبيراً عن المواجهة العلمية مع الفكر الإسلامي الأصيل، واعتمدوا على التقاط قضايا شكلية وسطحية لا تمثل جوهر الإسلام وحقيقته وليست حاسمة مثل: المساواة بين الرجل والمرأة، وشهادة المرأة، ونصيب المرأة، ونصيب الرجل في الإرث، وقيمومة الرجل على المراة، وعدم السماح للمرأة برئاسة الدولة، وحكم الارتداد عن الدين، وإلزام أهل الكتاب بدفع الدية، والاختلافات المذهبية، والنزاعات بين المسلمين،

ودور علماء الدين في ذم الأنظمة الدكتاتورية الفاسدة والحكومات المستبدة، والتخلف العلمي والتكنولوجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري في العالم الإسلامي، وانتشار الفقر والمرض والفساد والتبعية للأجانب ونحو ذلك، وروجوا إلى إشكالات أوردها الفلاسفة والمفكرون الغربيون على المسيحية وأفكار الكنيسة ولا صلة لها بالإسلام الحنيف من قريب أو بعيد، ولم ينجحوا في الوصول إلى عقول ووجدان الجماهير، وبقوا معزولين وبعيدين عن الجماهير فكرياً ووجدانياً وعملياً على خلاف الحال والوضع في الغرب، حيث نفذت العلمانية في الغرب إلى فكر ووجدان الجماهير وسيطرت على سلوكهم وتصرفاتهم، أما في العالم الإسلامي فتعتمد الشريحة العلمانية القليلة والمعزولة عن الجماهير فكرياً ووجدانياً وعملياً على

دعم الحكومات التي تروّج لهم وتفسح المجال أمامهم للدخول في الحياة العامة، والنفوذ إلى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، والسيطرة على الأنشطة الفنية والأدبية والفكرية ونحوها من أجل الدعاية والتسويق لنفسها أمام الغرب، ولمناهضة الحركات والتيارات الإسلامية، وإضعاف إيمان الجماهير، وإفساد أفكارهم وأخلاقهم لضمان ولائهم وخضوعهم للسلطة القائمة وعدم مناهضتها ونحو ذلك، فلا دور حقيقي جوهري للعلمانيين في الحياة العامة في العالم الإسلامي، أكثر من كونهم ديكوراً ووسائل للدعاية السياسية للحكام المستبدين والأنظمة الدكتاتورية الفاسدة، ونشر الفساد والتحلل وإضعاف إيمان الجماهير ونحو ذلك، إلا من شذ من الأفراد، وما شذ من الممارسات النضالية الحقيقية للبعض منهم، والحال فعلاً أن الحكومات

التي تقوم بدعم العلمانيين وتمكينهم هي في الغالب حكومات رجعية مستبدة تعتمد في وجودها على القوة وفرض حكم الأمر الواقع، وقد وصلت إلى السلطة عن طريق القوة أو الانقلاب أو الوراثة أو الخداع والتضليل والتزوير ونحو ذلك، بعيداً عن الديمقراطية والإرادة الشعبية والمشاركة الجماهيرية الحقيقية والفعلية في صناعة القرار، وقد جمعت بين الإفراط في العلمانية والإفراط في توظيف الدين لأغراض سياسية بحتة، تخدم مصالح الحكام وتفرض وجودهم على الإرادة الشعبية باسم الدين الحنيف، وعليه: فالعلمانية في العالم الإسلامي إلتقاطية تفتقر إلى الأصالة، وتعاني من الاغتراب والضياع، وعاجزة فكرياً عن المواجهة العلمية مع الفكر الإسلامي المحمدي الأصيل، ومعزولة فكرياً ووجدانياً وعملياً عن الجماهير، وتعيش على

الانتهازية ودعم الحكومات المستبدة، بعيداً عن القيم الأخلاقية والمبدئية في السلوك والمواقف، وهي في الصورة والمضمون خرافية لا تعتمد المنطق والبرهان الصحيح، ومتهدمة عملياً وليس لديها قابلية الترميم وإعادة البناء ولا خطر لها ولا أهمية في الحياة العامة في بلدان المسلمين، وسوف ينتهي بها المطاف إلى التبخر والتلاشي كالسراب، والاهتمام بها ليس لنفسها، وإنما بسبب تعويل الغرب والحكومات لاختراق الجماهير المسلمة، وبهدف تحصين الشباب المسلم ضدها كمرض فكري وقيمي وسياسي!!

تطور المواجهة بين العلمانية والإسلام

لم تتخذ العلمانية شكلاً واحداً وإلا لانتهى أمرها منذ زمن بعيد في صراعها المحتدم مع الإسلام الحنيف، لكنها غيرت جلدها وشكلها ومضمونها مراراً، لتوجه

التحديات المستمرة التي تواجهها مع الإسلام الحنيف، ولم تقف عند حدود الرؤية الفكرية (النظرية) وإلا لتبخرت تلك الرؤية السطحية الضحلة سريعاً أمام شمس ضحى الإسلام الحنيف وقوة حجته وبرهانه، فاعتمدت مافي يدها من قوة السلطة لمواجهة الإسلام الحنيف والحد من نفوذه وتأثيره وقوة انتشاره بين الناس في أوروبا، وحبسه في زاوية ضيقة لا يستطيع أن يتنفس فيها وهي زاوية الأحوال الشخصية، ولم تتوقف العلمانية في صراعها وحربها الضروس مع الإسلام الحنيف عند حدود الصراع الفكري القائم على الإقناع المستند إلى الدليل والحجة والبرهان، وقد أدركت العلمانية ضعفها وعجزها وعدم مقدرتها على المواجهة والصمود أمام ضربات الإسلام الحنيف في ساحة الفكر وسلاح الدليل والحجة والبرهان، فأدخلت الصراع إلى ساحات عملية

سياسية وقانونية وأمنية عنيفة مثل: حظر ارتداء الحجاب بقوة القانون في بعض الدول العلمانية في أوروبا مثل: فرنسا بحجة أنه نتيجة لضغوط إجتماعية ولا يعبر عن حرية شخصية، وفي العالم الإسلامي مثل: تركيا أتاتورك وإيران الشاه ومنع ارتداء الزي الديني لرجال الدين والضغط على المدارس الإسلامية وعلى المحلات التجارية والمطاعم التي تبيع وتقدم منتجات حلال، وقد بلغ التطرف في بعض البلدان الغربية إلى حد إجبار الطلبة المسلمين في المدارس على أكل اللحم غير الحلال بحجة التغذية الصحية، وإبعاد الدعاة وسجنهم بسبب تصريحات فكرية وسياسية وتعذيبهم وتصفيتهم لأسباب أمنية بمحاكمة صورية أو بدون محاكمة (خارج القانون) والهجوم الحربي والترهيب المنظم والممنهج غير المنطقي من فوق المنابر السياسية والإعلامية،

والـذي يجـب تمييـزه منهجيـاً وعمليـاً عـن الخطـاب النقدي الموضوعي للإسـلام والمسلمين، ودعم الأنظمة الدكتاتورية والحكومات المسـتبدة في العالم الإسـلامي وغض النظـر عن انتهاكاتها المتكررة والبشـعة للحريات الأساسـية ولحقوق الإنسـان الطبيعية والمكتسبة تحت عنـوان الواقعيـة والبرجماتيـة وحفـظ المصالـح الغربية، وللحيلولـة دون تمكـن الإسـلام المتطـرف والحـركات الإسـلامية الراديكاليـة، ووصول الإسـلاميين إلى كراسـي الحكـم فـي البلـدان الإسـلامية ممـا مـن شـأنه أن يلحق الضـرر بمصالح الغرب الاسـتراتيجية وأمنه القومي ونحو ذلك.

وقـد قوبلـت هـذه الممارسـات الجائـرة بالعمليـات الإرهابيـة الطائشـة التـي ذهـب ضحيتهـا الآلاف مـن الأبرياء، مع التنبيه إلى أمرين:

أ. أن ضحايا هذه العمليات الإرهابية الطائشة المجنونة لم يكن جلّهم من الغربيين بل أكثرهم من المسلمين المتدينين سنة وشيعة الذين يختلفون في الرأي مع القوى الإرهابية المتطرفة، أو من الأقليات الدينية والعرقية من غير المسلمين، والاهتمام كثيراً وتماماً بالضحايا الغربيين، والقيام بردود فعل انفعالية عنيفة وقاسية وطائشة على الإرهابيين المتطرفين ومحيطهم، فلا يقتصر سقوط الضحايا والخسائر عليهم بل تشمل المدنيين الأبرياء، ويسمون هؤلاء من الضحايا المدنيين الأبرياء بالخسائر الجانبية غير المقصودة.

ب. أن حلبة الصراع الرئيسية بين الإسلام الحنيف وبين العلمانية هي في المقام الأول فكرية يعتمد تحقيق النصر فيها على الإقناع بالحجة والدليل

والبرهان الصحيح، قول الله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾[1] وذلك على القاعدة: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[2] فلا يقبل رأي أو فكرة أو عقيدة بدون دليل وحجة وبرهان صحيح، وكل دعوى لا دليل منطقي صحيح عليها، فهي دعوى خرافية باطلة، لا يجوز عقلاً وشرعاً قبولها والركون إليها، لأن قبولها والركون إليها بدون دليل وحجة وبرهان صحيح، مخالف لما يتمتع به الإنسان من العقل وحرية الإرادة والاختيار، وهو أصل الضلال والضياع والشر والفساد، الذي ينهي بالإنسان حتماً إلى الهلاك الفعلي والشقاء الحقيقي الكامل في الدارين: الدنيا والآخرة، فيجب على صاحب كل رأي أو فكرة أن

١- الأنبياء: ١٨

٢- البقرة: ١١١

يقدم الدليل الكافي والبرهان الصحيح الناهض على صحة رأيه أو فكره لكي يقبلا منه، فإذا لم يأت بالدليل الكافي والبرهان الصحيح لإثبات صحة رأيه أو فكره فيجب ردهما عليه وعدم قبولهما منه، وكل محاولة لفرض الرأي أو الفكرة أو الدعوى أو العقيدة أو الموقف عن طريق غير طريق الإقناع المستند إلى الحجة والدليل والبرهان الصحيح مثل: اللجوء إلى الترهيب والترغيب والتضليل والخداع والإكراه ونحو ذلك، فهي محاولة يأسة بائسة، غير منطقية وغير أخلاقية وغير إنسانية، ولا تتناسب مع كرامة الإنسان وفضله، ومع حقيقة كونه عاقل يمتلك حرية الإرادة والاختيار، وأن كماله الإنساني وسعادته الحقيقية ومصلحته الجوهرية بما هو إنسان في دورة الحياة الكاملة، تتوقف على

معرفة الحقائق والسنن والعمل بمقتضاها، وهو أسلوب قذر لا يلجأ إليه إلا ضعفاء العقل والمنطق من الحمقى الجاهلين والمعتوهين، ميتي الوجدان والضمير، من البغاة والطغاة والفراعنة المتجبرين والنفعيين الانتهازيين ونحوهم، الذين لا يشعرون بإنسانية أنفسهم ولا إنسانية غيرهم ولايفقهون معناها وأبعادها الفكرية والوجدانية والقيمية والسلوكية، ولا يلجأ له مطلقاً العالم من أهل البصيرة والمعرفة بالدين والإنسانية.

وختاماً أنبه إلى الملاحظات العملية التالية:

أ. يجب اللجوء إلى المعالجات العملية فيما هو سياسي وحقوقي في الغرب وفي داخل العالم الإسلامي وغيرهما.

ب. الاحتفاظ بحق الدفاع عن النفس وفقاً للعدالة

والواقعية التي تحفظ المصلحة للرسالة والناس، وتصون الحقوق، وهو حق مكفول بحكم العقل والفطرة وتقره الأديان السماوية والمواثيق الدولية.

تعارض العلمانية الشاملة مع الإسلام الحنيف

سبق القول أن خطاب رواد مفهوم العلمانية الكلية الشاملة أو العلمانية كفلسفة هو خطاب أيديولوجي يطرح العلمانية كدين بشري شامل، ويزعمون بأن جميع المجتمعات البشرية المركبة / غير البدائية سوف تنتهي بشكل حتمي إلى تبني العلمانية الكلية الشاملة، وذلك بحسب منطق العقل المادي الواقعي والطبيعة البشرية.

والعلمانية الكلية الشاملة / الفلسفة العلمانية الشاملة / أو الدين العلماني الشامل يأتي بحسب رأيهم كبديل أيديولوجي عن جميع الأديان السماوية والوضعية والفلسفات والسياسات البشرية الأخرى، فهو بديل عن

الدين الإسلامي الحنيف وعن كل الدين.

والمسلم الملتزم المتدين يعتقد بأن الإسلام الحنيف هو الدين الوحيد الحقيقي الكامل الشامل لجميع ما يلزم الإنسان لكماله وسعادته وضمان مصالحه الجوهرية في دورة الحياة الكاملة، الذي يتوافق مع العقل والمنطق والفطرة والطبيعة الإنسانية وأصل خلقة الإنسان وتكوينه، ويستجيب بشكل كامل وواقعي ومتوازن لجميع حاجات الروح والجسد، وحاجات الأفراد والمجتمعات، وحاجات الدنيا والآخرة، ويوصل الإنسان لكماله اللائق والمقدر له بحسب قابلياته واستعداداته التي منحه الله تبارك وتعالى إياها في أصل الخلقه وتكوينه، ويحقق له السعادة الحقيقية الكاملة في الدارين: الدنيا والآخرة، وأن الله سبحانه وتعالى لا يقبل من الإنسان التعبد بغير دين الإسلام الحنيف من الأديان السماوية المنسوخة

والأديان الوضعية أو الفلسفات الشمولية والسياسات الوضعية مثل: الماركسية والعلمانية والوجودية والبرجماتية والاشتراكية والرأسمالية والليبرالية وغيرها، قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ۗ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾[1] وقول الله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[2].

وتتضمن الآيتان الكريمتان النقاط الرئيسية التالية:

أ. إن الإسلام هو اسم جامع للدين الذي جاء به جميع الأنبياء الكرام عليهم السلام من عند الله رب العالمين سبحانه وتعالى وهو دين إلهي واحد: كامل شامل منسجم تمام الإنسجام مع نفسه، فلا إختلاف في

١- آل عمران: ١٩

٢- آل عمران: ٨٥

جوهره وحقيقته بين أجزائه، وأن الاختلاف فيما جاء به الأنبياء الكرام عليهم السلام من عند الله سبحانه وتعالى هو اختلاف في الكمال والنقص، والثابت والمؤقت المنسوخ، وليس فيه تضاد أو تنافي لأن وحدة الإله العالم الحكيم، تقتضي وحدة الدين ووحدانيته، وعليه: فالإيمان بالإسلام يقتضي الإيمان بجميع الأنبياء الكرام عليهم السلام والقبول بجميع ما جاءوا به من عند الله رب العالمين سبحانه وتعالى، وأنه كل من أنكر واحداً منهم، فقد أنكر في الحقيقة جميعهم، وأن الدين الإسلامي الحنيف الذي جاء به محمد بن عبدالله صلى الله عليه وآله من عند رب العالمين سبحانه وتعالى ينطوي على جميع الكمالات الإنسانية وجميع ما هو ثابت غير مؤقت في الأديان السماوية السابقة وزيادة في المعارف والقيم والأحكام والعلوم.

ب. إن الإسلام الحنيف يقوم على الانقياد والتسليم المطلق للحق ولجميع ما أنزل الله سبحانه وتعالى من المعارف والقيم والأحكام والعلوم، وطاعته المطلقة لله سبحانه وتعالى لأنه الخالق المالك المدبر لكل شيء وطاعته والتسليم له واجب بحكم العقل والمنطق السليم، ولأنه الرحيم بعباده والأعلم بحقيقة الإنسان وبما يصلحه في الدنيا والآخرة لأن له مصير العباد والمنتهى في يوم القيامة، وعليه حساب العباد ومجازاتهم على أعمالهم، إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

ج. إن جميع ما جاء به الأنبياء الكرام عليهم السلام من عند الله رب العالمين سبحانه وتعالى من المعارف الإلهية في تفسير الكون والإنسان والحياة والمجتمع والتاريخ، ومن القيم والمبادئ والأحكام والعلوم،

كلها حق أو أنها موافقة بالضرورة للعقل والمنطق والفطرة والطبع الإنساني وأصل الخلقة والتكوين وتنسجم معها وتتناغم بشكل تام، وتحقق الانسجام التام بين التشريع والتكوين، وبين المسيرة التاريخية التشريعية، وبين المسيرة الكونية: السماوات والأرض وجميع الكائنات، لأن الخالق للكون والإنسان والمدبر لهما، ومنزل الدين الإلهي الإسلام الواحد، هو الله رب العالمين سبحانه وتعالى، وعليه: فالإسلام الحنيف هو السبيل الوحيد الضامن لمصلحة الإنسان الحقيقية في دورة الحياة الكاملة، والطريق الذي يوصله سلوكه له إلى كماله اللائق به والمقدر له، وتحصيل سعادته الحقيقية الكاملة في الدارين: الدنيا والآخرة.

د. إن أصول الدين الإسلامي الحنيف وقواعده

الأساسية ومبادؤه العامة وضرورياته في غاية الوضوح والبيان والثبوت التام بالحجة والدليل الكافي والبرهان الصحيح، وأن الاختلاف فيه لايكون إلا بسبب الجهل والتعصب والعناد والبغي، وتجاهل المنطق السليم والحجج والبينات والآيات الساطعات القاهرات والحقائق الكبرى الثابتة، وعليه: فكل من يخالف الدين الإلهي الحق -الإسلام- ويختلف فيه ويتبع أو يتعبد بغيره من الأديان السماوية المنسوخة أو الوضعية أو الفلسفات والسياسات والمناهج البشرية فإنه يبطل بذلك كل الكمالات والمقامات الإنسانية الرفيعة ولن يقبل منه دينه وعمله، وسوف يصاب بالخزي ويسلب الراحة والطمأنينة والسعادة الحقيقية ويضيع مصالحه الفعلية الجوهرية في الحياة الدنيا، ثم يحاسب في

يوم القيامة حساباً عسيراً ويعاقب عقاباً مؤلماً في نار جهنم على بغيه وظلمه وظلاله وفساد أخلاقه وأعماله السيئة التي هي نتاج طبيعي لمخالفة الإسلام الحنيف والخروج عنه.

كما سبق القول أيضاً: بأن العلمانية الكلية الشاملة أو العلمانية كفلسفة شاملة لا تمثل في الحقيقة والواقع الرؤية الواقعية الشاملة الكاملة للكون والإنسان والحياة والمجتمع والدولة والتاريخ، وإنما هي رؤية سطحية تلفيقية تم التقاطها وتجميعها من مجموعة أقوال متفرقة مأخوذة من فلسفات ومذاهب فلسفية قديمة قد عفى عليها الزمن وأثبت الفلاسفة الأصليون المتعمقون في الفكر والفلسفة بطلانها، وعليه: فهي رؤية سطحية تلفيقية هشة ومتهافتة، لا تقوم على وحدة في المنطق والمنهج والتفسير، وإنما تقوم على منطق ومنهج وتفسيرات

متناقضة، ليس بينها وحدة وتكامل وانسجام.

وفي الحقيقة والواقع: فإن مفهوم العلمانية الكلية الشاملة أو العلمانية كفلسفة شاملة أكثر سطحية وهشاشة وتهافت وضعف من مفهوم العلمانية القانونية الحزبية المحدودة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنها ولدت من رحم الصراع مع الثقافة المسيحية الكاثولوكية التي كانت لها السيطرة على الحياة العامة للناس في المجتمعات الغربية مع ما لامسها من الخرافة وتسلط الكنيسة والظلم والفساد والتخلف الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والحضاري عموماً، فالعلمانية القانونية جزئية ومحدودة ووليدة صراع قاسي مع الكنيسة ومحكومة بظروف ونتائج الصراع، بينما الانتصار وامتلاك عناصر القوة والهيمنة على السلطة وأجهزة الدولة، فهي وليدة غرور القوة والسلطة والانتصار، وقد جاءت ملفقة

وهشة وضعيفة ومتهافتة وغير منطقية وغير منسجمة مع الفطرة والطبيعة الإنسانية وأصل الخلقة وتكوين الإنسان من جوهرين: الروح والجسد، ولكل منهما متطلباته وأشواقه ورغائبه التي تجب مراعاتها والحرص على الاستجابة لها وإشباعها بشكل متوازن يراعي حق جميع الأطراف.

ولو كانت العلمانية قائمة على المفهوم الكلي الشامل لانتهت وزالت كلياً وأزيحت تماماً عن ساحة الفكر منذ زمن بعيد، كما كان الحال مع الفلسفة الماركسية التي هي أكثر أصالة فلسفية وأفضل منهجية وأقوى منطقاً وأجدر بالبحث والمناقشة كثيراً من العلمانية الفلسفية، ولكن العلمانية لازالت باقية وتتنفس بفضل مفهوم وتطبيقات العلمانية القانونية الجزئية المحدودة، وهذا ليس بفضل الرؤية الفكرية التي تقوم عليها، فهذه الرؤية

هشة وضعيفة ومتهافتة كذلك، وهذا ما أدركه رواد مفهوم العلمانية الكلية الشاملة، فأرادوا معالجة الخلل وسد الفراغ لأنهم يدركون بأن بقاء العلمانية واستمرارها بدون الاستناد إلى رؤية كونية شاملة غير ممكن وغير منطقي ومخالف للميول الفطرية للإنسان، ولكنهم وقعوا فيما هو أسوء وأكثر كارثية على العلمانية من مفهومها الجزئي المحدود، وعلى كل حال: فإن بقاء العلمانية كان بفضل وصولها في صراعها مع الكنيسة الكاثولوكية إلى مركز القوة، وهي السلطة السياسية في الدولة وفرض هيمنتها على كافة أجهزتها: التشريعية والقضائية والتنفيذية، وتوظيفها في صراعها مع الدين ومحاولتها لإقصائه عن الدولة والحياة والشؤون العامة، وقد لعب مفهوم العلمانية القانونية دوراً في تخفيف الضغط عليها، لأنه أفسح المجال للدين لكي يتنفس، ومنحه الفرصة

للتوافق والتلاؤم، وأظهر أن العلمانية لا تعادي الدين، وإنما ترفض هيمنته على الدولة والشؤون العامة إلى الناس التي هي من اختصاص الدولة، ووجدت للفصل بين الدين وبين الدولة أساساً في الدين المسيحي، وهي القاعدة: «ما لقيصر لقيصر وما لله لله» الموجودة في الكتاب المقدس، مما أضفى الشرعية والقداسة على سلطة الدولة من وجهة النظر المسيحية، وعليه: فبقاء العلمانية يدين بالفضل لمفهوم العلمانية القانونية الجزئية المحدودة، ولتوظيف سلطة الدولة وأجهزتها في الصراع ضد الدين، مما يكشف عن حقيقة المواجهة، وأنها ليست مواجهة فكرية بحتة يلتقي فيها الفكر مع الفكر والدليل مع الدليل ولكن مواجهة يلتقي فيها الفكر والدليل مع القوة والسلطة وأجهزتها، ولا تزال المعادلة قائمة في أوروبا والعالم الإسلامي، وقد فرضت هذه

المعادلة بطبيعة الحال الغلبة العملية وليست العلمية للعلمانية على الدين في المدى القريب والمتوسط، ولكنها لا تستطيع أن تفرض النصر والغلبة للعلمانية على الدين في المدى البعيد، فسوف تنتهي اللعبة حتماً إلى غلبة الدين الإسلامي الحنيف على المدى البعيد، لأن منطق القوة والسلطة يستطيع أن يحقق النصر والغلبة على منطق العقل والحق والفكر ويقصيه ويخنقه على المدى القريب والمتوسط، ولكنه لا يستطيع أن يصرعه ويقضي عليه مطلقاً، فيبقى الحق والفكر السديد يصارع ويثبت وجوده وينهك منطق القوة والسلطة تدريجياً حتى يتمكن منه ويقضي عليه تماماً، فليس في قدرة منطق القوة والسلطة أن يقضي على منطق العقل والفكر، وفي قدرة منطق العقل والفكر أن يقضي تماماً على منطق القوة والسلطة وينهيه تماماً من الوجود على مدى البعيد،

فتكون العاقبة في نهاية المطاف حتماً للحق ومنطق العقل والفكر وليس لمنطق القوة والسلطة والتجبر.

تعارض العلمانية الجزئية مع ضروريات الإسلام

تتعارض العلمانية الجزئية مع العديد من المبادئ والأحكام الضرورية في الإسلام الحنيف، منها:

أولاً: توحيد الربوبية

ونعني أموراً عديدة، أهمها:

١. مدبر العالم

انحصار تدبير العالم والكون وإدارته وتنظيم شؤونه والتصرف فيه في الله سبحانه وتعالى وحده لا شريك له، بحيث يؤثر بعضه في بعض حتى يصل كل موجود إلى كماله الخاص المقدر له واللائق به بحسب قابلياته واستعداداته التي وهبه الله تبارك وتعالى في أصل خلقته

وتكوينه ويحقق غاية وجوده.

٢. رب الأرباب

إن الله سبحانه وتعالى الذي هو رب الأرباب ومسبب كل الأسباب من غير سبب، لا يحتاج في أفعاله إلى غيره من الموجودات والكائنات، ولا يمكن لأي موجود أو كائن غيره أن يعينه ويقدم له المساعدة في أفعاله لأن جميع الموجودات والكائنات فاقدة للوجود الذاتي ليست لها آية استقلالية في نفسها ووجودها وبقائها وصفاتها وأفعالها مستمدة منه ومتفرعة عنه وخاضعة لقدرته وسلطانه وإرادته وملكيته الحقيقية والتكوينية، وعليه: فالله سبحانه وتعالى هو الموجود الوحيد بذاته، وهو يفيض تأثيره في كل مكان وعلى كل موجود، ولا يحتاج إلى غيره، ولا يمكن لغيره أن يعينه أو يقدم له المساعدة في أفعاله، لأن غيره محتاج إليه في وجوده

وصفاته وأفعاله وجميع شؤونه وأحواله وقائم به ولا يمكن أن يستغني أو يستقل عنه في شيء، وأن فاعليته وتأثيره مستمد من الله الغني المطلق وفي طول تأثيره وفاعليته مما يدل على ضرورة وحتمية انحصار تدبير العالم والكون فيه وحده لا شريك، واستحالة مشاركة غيره له في شيء من ذلك، وتترتب على ذلك النتائج المهمة التالية:

أ. أن لا أحد يستحق الطاعة والعبادة في نفسه إلا الله وحده لا شريك له.

ب. ضرورة التوكل على الله عز وجل في جميع الأمور، بمعنى: أن يأخذ الإنسان المكلف في أموره بالأسباب الطبيعية المباشرة، ويستعين بالله عز وجل في ذلك، ويعتمد عليه ويثق به في تحصيل النتائج المطلوبة أو المرغوبة، ويعتبر التوكل على الله سبحانه وتعالى من أعظم مقامات

الموحدين السالكين إلى الله ذي الجلال والإكرام بقدم المعرفة واليقين.

ج. أن لا يتخلى الإنسان الموحد عن طاعة الله سبحانه وتعالى والنهوض بالواجبات والمسؤوليات الموكلة إليه والتي يجب عليه القيام بها، تحت تأثير الترهيب والترغيب من أي أحد غير الله ﷻ، أو الخوف من شيء أو الطمع فيه، لأنه لا أحد يستطيع أن يضره أو ينفعه بشيء إلا الله سبحانه وتعالى أو بإذنه، فلا يخاف الإنسان المؤمن الموحد إلا من الله سبحانه وتعالى ولا يطمع في شيء سواه.

٣. صاحب الشريعة

أن توحيد الربوبية يشمل التشريع وتدبير المسيرة التاريخية للإنسان وليس فقط تدبير الكون: عالم المادة والطبيعة والموجودات المجردة، فكما لا يشارك الله

سبحانه وتعالى أحد في تدبير العالم والكون، لا يشاركه أحد أبداً في التشريع وفي تدبير المسيرة التاريخية للإنسان مما يدل على بطلان العلمانية الجزئية القانونية التي ترفع يد الله سبحانه وتعالى عن التشريع وتجعله في يد السلطة التشريعة في الدولة / البرلمان، قول الله تعالى: <اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللهِ>[1] وذلك بالرجوع إليهم في تشريع الأحكام والحلال والحرام، وتفويضه إليهم بشكل مستقل عن الله سبحانه وتعالى، وليس بصفتهم علماء ربانيين يستنبطون التشريع والأحكام بأسلوب علمي من أدلته الشرعية المقررة، فكما يطاع الله سبحانه وتعالى في أوامره ونواهيه، يطاع الأحبار والرهبان فيما يأمرون به وينهون عنه، مما يجعلهم في منزلة الربوبية الخاصة بالله سبحانه وتعالى، وهذا هو عينه ما تمنحه العلمانية القانونية للسلطة التشريعية

١- التوبة: ٣١

/ البرلمان، في الحديث الشريف، قال عدي بن حاتم وكان على النصرانية قبل الإسلام: ما كنا نعبدهم يا رسول الله!!! قال الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله: أليس كانوا يحلون لكم ويحرمون فتأخذون بقولهم؟ قال عدي: نعم، قال الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله: هو ذاك[1].

ويشمل التشريع الحياة العامة والخاصة بدون تمييز أو تفريق بينهما، وليس الحياة الخاصة (الأحوال الشخصية) كما يريد العلمانيون، قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[2] أي: إذا قيل لهم لا إله معبود ولا مشرّع يطاع فيما يأمر به وينهي عنه إلا الله وحده لاشريك له رب العالمين، اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالتوحيد والآخرة، وانقبضت

١- الكشاف، الجزء الأول، صفحة ٣٧١

٢- الزمر: ٤٥

صدورهم، ونفرت نفوسهم، وكرهوا ذلك أشد كراهية، وتمتلئ قلوبهم هماً وغماً وغيظاً وحزناً حتى يظهر الانقباض في وجوههم، ويحتجوا عليه ويرفضوه تماماً كما هو حال العلمانيين في وقتنا الراهن الذين يعارضون تطبيق التشريع الإلهي في الحياة العامة، ويحصرونه في الأحوال الشخصية، لأنهم ليسوا من أهل توحيد الربوبية وليسوا من أهل المنطق السليم والعدالة والإنصاف والطبع والوجدان السليم والضمير الحي.

وفي المقابل إذا ذكر الشركاء من دون الله سبحانه وتعالى في الطاعة والعبادة، مثل: الأصنام والطواغيت والفراعنة والمشرعين المزعومين: السلطة التشريعية أو البرلمان في الدولة العلمانية ونحوهم، استبشر أولئك المشركون بالله سبحانه وتعالى بذلك، وفرحوا به وابتهجوا وامتلأت قلوبهم غبطة وسروراً حتى يظهر الفرج والانبساط

في وجوههم لهذا الشرك في الطاعة والعبادة والتشريع، وذلك لفرط حبهم وميلهم وإفتتانهم بذلك الشرك، لكونه موافقاً لأهوائهم ورغباتهم وأمزجتهم ومصالحهم الدنيوية الآنية العاجلة، مما يدل على عظيم غفلتهم عن الحقائق الكونية والسنن الكبرى وضعف منطقهم، وتمكن الجهل الغليظ والحماقة الشديدة منهم، فاختاروا لأنفسهم الإيمان بما ينبغي الكفر به بحسب الحقائق والمنطق السليم، وقبول ما هو شر وفساد وظلم، وطريق إلى الذل والهوان والهلاك والشقاء في الدارين: الدنيا والآخرة، ورفض ما هو حق وعدل وخير وصلاح، وطريق إلى العزة والمجد والكرامة والنجاة والكمال والسعادة الحقيقية الكاملة في الدارين: الدنيا والآخرة، لأن الإيمان والتوحيد والطاعة لله وعبادته وحده لا شريك له هو وحده رأس السعادة وعنوان المجد والخيرات والبركات، والكفر

والشرك والمعصية لله سبحانه وتعالى هو رأس الشقاء وعنوان الجهالات والحماقات والتخلف والشرور، ومن المؤسف جداً أن هذه الحالة القبيحة والشنيعة والتي هي من شر الحالات، هي الحالة المهيمنة والمسيطرة على المجتمعات البشرية في العالم، على طول التاريخ وعرض الجغرافيا، وقد شملت حتى العالم الإسلامي، وهي مصداق واضح وجلي لقول الله تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾[1].

الآية الدالة على توحيد الربوبية

ومن الآيات الدالة على توحيد الربوبية في التشريع والتنديد الشديد بمخالفته والخروج عليه، قول الله

١- الأعراف: ١٤٦

تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡۖ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾[1] أي: إذا دعى إلى توحيد الله سبحانه وتعالى وإخلاص العمل له، ونهي عن الشرك به في العبادة والطاعة في التشريع، لم تقبلوا دعوة الداعي إلى التوحيد، واخترتم الكفر وتركتم الإيمان بالتوحيد والعمل به، على خلاف منطق العقل وميل الفطرة والطبع السليم، وإن يشرك بالله سبحانه وتعالى غيره في العبادة والطاعة في التشريع كما هو الحال في العلمانية في وقتنا الراهن، تؤمنون بالاشتراك وتجيبون دعوة الداعي المنحرف عن الحق وعن الصراط المستقيم ونهج الاعتدال القويم والطريقة الوسطى المثلى في الحياة على خلاف منطق العقل وميل الفطرة والطبع الإنساني السليم، اتباعاً للأهواء وجرياً وراء الأوهام والخيالات الباطلة، وخضوعاً للرغبات النفسية

١- غافر: ١٢

والشهوات الحيوانية الجامحة فالحق بمقتضى العقل وميل الفطرة والطبع السليم، أن يكون الحكم لله وحده لا شريك له، لأنه الخالق المالك المدبر لكل شيء، الرحيم بعباده أجمعين، الغني المطلق، العليم بأحوالهم وبما يصلحهم في الدارين: الدنيا والآخرة، الحكيم في جميع أفعاله، المتعالي المطلق من جميع الجهات، في ذاته وصفاته وأفعاله، المنزه عن كل نقص وعيب وآفة، سبب كل خير وبركة، وله الغلبة والقهر على جميع عباده وعلى كل شيء، ولا أحد يستطيع أن يخرج عن دائرة حكمه وإرادته وسلطانه، وله مصير كل شيء ومنتهاه، وعليه الحساب والجزاء للعباد على جميع أعمالهم، لن يكون له ند أو مثيل أو نظير أو شريك سبحانه وتعالى عما يصف الظالمون علواً كبيراً.

وفي الآية الكريمة المباركة تهديد واضح لكل من كان

حاله على الوصف السابق، فهو مستحق لأشد العذاب في يوم القيامة.

وقد أشار القرآن إلى ثلاث حالات للحكم بغير ما أنزل الله سبحانه وتعالى، وهي:

الحالة الأولى: قول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[1]

الحالة الثانية: قول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[2]

الحالة الثالثة: قول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[3]

فالآيات الكريمة الثلاث توجب الحكم بما أنزل الله

١- المائدة: ٤٤

٢- المائدة: ٤٧

٣- المائدة: ٤٥

سبحانه وتعالى وتحرم الحكم بغير ما أنزل الله سبحانه وتعالى، وذلك في جميع مجالات الحياة والشؤون: الخاصة والعامة، وتصف الذين يحكمون بغير ما أنزل الله سبحانه وتعالى وتنزلهم في ثلاثة منازل: الكفر والفسوق والظلم، ووجه الجمع بين الأوصاف والمنازل الثلاثة: أن صفة ومنزلة الكفر لمن لم يحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى، معتقداً عدم وجوب الرجوع إلى الله سبحانه وتعالى في الحكم والتشريع، وتفويض أمر الحكم والتشريع إلى غير الله سبحانه وتعالى بشكل تام ومستقل عنه.

أما صفة الفسق ومنزله، فلمن لم يحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى عصياناً، مع اعتقاده بوجوب الرجوع إلى الله سبحانه وتعالى في الحكم والتشريع، وإنحصار حق الحكم والتشريع فيه وحده لا شريك له، وقد خالف ذلك عصياناً منه لله رب العالمين سبحانه وتعالى.

وأما صفة الظلم ومنزله، فلكل من لم يحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى من الكافرين والفاسقين، لأن الظلم لازم لهذا الحكم المخالف، بغض النظر عن دوافعه وعقيدة القائم عليه، وهو ظلم للنفس من جهة أنه معصية لله سبحانه وتالى يترتب عليها غضبه وعقابه، وهو ظلم للآخرين من جهة أن العدل بين الناس وحفظ مصالحهم وإيصالهم إلى كمالهم الإنساني المقدر لهم واللائق بهم وتحصيل سعادتهم الحقيقية الكاملة في الدارين الدنيا والآخرة لا تتحقق إلا بالحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى، وأن الحكم بغير ما أنزل الله سبحانه وتعالى يترتب عليه حتماً الظلم والفساد وضياع المصالح وانتهاك الكرامة والحقوق والحرمات والمقدسات ووقوع الأضرار البليغة على الناس ووقوعهم في المشقة والتعب وفقدان الأمن والطمأنينة والسكينة وسلوكهم طريق الشقاء والهلاك

الفعلي في الدارين: الدنيا والآخرة.

فلا نجاة ولا سعة ولا خير ولا صلاح ولا سعادة ولا كمال للإنسان إلا في ظل الحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى.

ثانياً: العالمية والشمولية والخاتمية

النقطة الأولى: العالمية

يعتبر الدين الإسلامي الحنيف ديناً عالمياً خالداً للبشرية قاطبة، فيجب على كل أحد من الناس الرجوع عليه والعمل بجميع أحكامه وتشريعاته في جميع المجالات وفي جميع الشؤون: الخاصة والعامة، بدون إستثناء أو تمييز، وهذه واحدة من ضروريات الدين الإسلامي الحنيف، قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾[1] وقول الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ

١- الأنبياء: ١٠٧

اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾[1] وهذا يقتضي نسخ جميع الأديان السماوية السابقة، مثل: المسيحية واليهودية، وبطلان كل التشريعات الوضعية، وعالمية الدين الإسلامي الحنيف حقيقة إلهية كبرى تفرضها وحدة الرب ووحدة الهداية للنوع البشري لوحدة الطبيعة والاحتياجات والمتطلبات، وللاتفاق في العقل والمنطق والميول الفطرية ولوحدة المصير بالنسبة إلى جميع أفراد النوع الإنساني، مما يتطلب وحدة الدين والمنهج والتشريع، ولما يختص به الله سبحانه وتعالى من السلطة المطلقة على عباده، فهو يفعل ما يريد، ولا يعجزه أن يأتي بدين عالمي واحد لجميع الناس، وتترتب على ذلك النتائج المهمة التالية:

١. كمال الدين الإسلامي وأن تبني جميع معارفه

١- الأعراف: ١٥٧

وأخلاقه وتشريعاته على مقتضى الفطرة وأصل الخلقة والتكوين والطبيعة الواحدة المشتركة بين جميع أفراد النوع، لأنها الأساس الثابت للدين الحق.

٢. أن تكون جميع المعارف والأخلاق والتشريعات الإسلامية موافقة للعقل والمنطق السليم.

٣. أن يدعوا الدين الإسلامي الحنيف إلى إتباع الحق وتمحيصه، وإلى العلم والمعرفة والصواب، مما يقتضي حرية العقيدة والتعبير والنقد الموضوعي النزيه.

٤. أن يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى التقوى ومحاسبة الأخلاق، وإلى المحبة والرأفة واللين والرحمة وحسن المعاملة بين الناس، وإلى الأعمال الصالحة والنافعة والمفيدة، والمحافظة على الأمن

والاستقرار والمصالح العامة والخاصة، والحرص على تقدم الحياة وتطورها وازدهارها.

٥. أن ينهى عن اتباع الباطل والخرافات والأوهام، ومخالفة العقل والمنطق والصواب، وعن الرذائل ومساوئ الأخلاق والأعمال السيئة والضارة، وكل أوجه الفساد والتحلل والانحطاط، وعن الظلم والتمييز والكراهية والعنف والتشدد والقسوة وسوء المعاملة والشرور وانتهاك الحريات والحقوق والحرمات والمقدسات، ومحاربة العصبيات الجاهلية والنعرات الطائفية والعنصرية، والتركيز على وحدة الجنس البشري وكرامته ونحو ذلك.

النقطة الثانية: الشمولية

لقد ثبت بالدليل العلمي القطعي استيعاب الدين الإسلامي الحنيف لمختلف جوانب الحياة: الفكرية

والروحية والأخلاقية والسلوكية، وشموله لجميع الشؤون: الخاصة والعامة، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والأمنية والعسكرية والحقوقية وغيرها، الداخلية والخارجية، في السلم والحرب، وغير ذلك. ولعلاقة الإنسان بربه سبحانه وتعالى، وعلاقته مع محيطه الطبيعي وبيئته ولكل صغيرة وكبيرة يحتاجها الإنسان في حياته: الفردية والمجتمعية، المادية والمعنوية، الدنيوية والأخروية، مع ما يمتاز به الدين الإسلامي الحنيف من التناسق والتكامل والتوازن، بحيث يعطي كل شيء حقه، وهو كل لا يقبل التجزئة، فيجب الاعتراف والقبول والعمل بجميع القوانين الإلهية بدون استثناء أو تمييز لضمان صلاح الأفراد والمجتمعات، والسير الحثيث بخطى ثابتة في طريق التقدم والرقي والتسامي والتكامل المعرفي والتربوي

والحضاري الشامل، وإزالة كافة العوائق والعقبات والأغلال عن طريق تقدمه وازدهاره ورخائه، وتحقيق البهجة والغبطة والسرور والسعادة لجميع الناس في الدارين: الدنيا والآخرة.

وترتبط شمولية الإسلام الحنيف بثلاثة عناصر رئيسية، وهي:

١. الكتاب الكريم (القرآن)

الذي يتضمن الأصول الكلية لكافة ما يحتاجه الناس في أمر الهداية، مثل: المعارف الحقة، والأخلاق الفاضلة، والتشريعات، والمواعظ والسيرة، قول الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[1] وذلك على أساسين:

أ. التضمن على نحو الإجمال والعموم.

١- النحل: ٨٩

ب. الإحالة على ما يوجب العلم التعبدي التنزيلي، مثل: السنة والإجتهاد.

٢. السنة الشريفة (النبوية وأهل البيت)

وفيها بيان تفاصيل وأحكام ما اشتمل على إجماله القرآن الكريم، مثل: إقامة الصلاة، إيتاء الزكاة، والصوم والحج والجهاد والأمربالمعروف والنهي عن المنكر، والقصاص، ونحو ذلك، قول الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

٣. الاجتهاد

وهو بذل الجهد العلمي الصحيح من الشخص المؤهل له (الفقيه) في استخراج الأحكام الشرعية والقوانين الإلهية من أدلتها المقررة، ويعتبر الاجتهاد الوسيلة العملية الضرورية لاستيعاب كافة التفاصيل

١- النحل: ٤٤

المتغيرة بتطورات الزمان، وتغير الأفراد والمجتمعات والظروف والأحوال، وبه يصح كون الإسلام ديناً شاملاً وخالداً وعالمياً، في الحديث الشريف عن الإمام الرضا عليه السلام: «إنما علينا القاء الأصول، وعليكم التفرع»[1] والحديث في الحقيقة يؤسس لشيء أوسع علمياً من الاجتهاد بالمفهوم الخاص ليشمل الأصول العامة للدين الحنيف، مثل: لا ضرر ولاضرار، ولاحرج في الدين، وأصالة اللزوم في العقود، وأصالة الصحة في عمل المؤمن، وقاعدة الفراغ والتجاوز ونحو ذلك، التي تمثل الخطوط العريضة للشريعة وروحها، ويستطيع عامة المؤمنون تطبيقها على مصاديقها وجزئياتها، بعد أن ينتج الفقهاء مفادها، وتكتسب أهمية كبيرة في الثقافة الإسلامية واستلهام روحها في السلوك والمواقف والعلاقات عند كافة المسلمين، وقد ثبت بالتجربة كفاءة

١- الوسائل، جزء ١٨، صفحة ٤١

الاجتهاد الإسلامي في القيام بوظيفته واستيعابه لكافة التفاصيل المتحركة والمتغيرة: الفردية والمجتمعية، الفكرية والعملية، التقليدية المألوفة والمستحدثة غير المألوفة، مما أعطى مصداقية كبيرة وواضحة لشمول الإسلام وعالميته.

النقطة الثالثة: الخاتمية والخلود

وتعني أن الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله هو خاتم الأنبياء والرسل الكرام عليهم السلام فلن يأتي بعده بنبي ليبين للناس ما لم يأتي به من الأحكام، كما كان الحال بالنسبة إلى جميع الأنبياء الذين سبقوه، قول الله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾[1] وفي الحديث النبوي الشريف: «أرسلت إلى الناس كافة، ولي ختم النبيون»[2]

١- الأحزاب: ٤٠

٢- مسند الإمام أحمد، جزء ٢، صفحة ٤١٢

وفي الحديث عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: «أما رسول الله صلى الله عليه وآله فخاتم النبيين، ليس بعده نبي ولا رسول، وختم برسول الله الأنبياء إلى يوم القيامة»[1] وتعتبر الخاتمية من ضروريات الإسلام التي أجمع عليها المسلمون قاطبة، وهي تقتضي كمال الرسالة وشمولها وعالميتها وخلودها وأن يبيّن النبي محمد صلى الله عليه وآله للناس بمنتهى الدقة والوضوح كافة الأحكام الشرعية والقوانين الإلهية التي تحتاجها البشرية في حياتها في جميع المجالات: الفكرية والعملية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية والأمنية والعسكرية وغيرها، الخاصة والعامة، يلزم عنها توفر شروط عديدة لكي تكون موافقة للحكمة، وتحقق أهدافها و غاياتها، منها:

١- الاحتجاج، جزء ١، صفحة ٢٠

١. حفظ القرآن الكريم من التحريف

حفظ القرآن الكريم من التحريف والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان، لأنه المعجزة الخالدة الدالة على صدق النبوة، ولأنه المرجع الأساسي للرسالة وقد ضمن الله ﷻ ذلك، قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1] وقد ثبت بالتجربة صدق هذا الوعد الإلهي، وتجاوز القرآن الكريم في الوقت الحاضر كل احتمال لتحريفه أو تغييره أو تبديله أو الزيادة فيه أو النقص منه لدرجة الصفر، وذلك لسعة انتشاره وحفظه.

٢. توفر الظروف والشروط الموضوعية لضمان تبليغ الرسالة الإلهية

توفر الظروف والشروط الموضوعية لضمان تبليغ الرسالة الإلهية وتوصيلها إلى جميع الناس الذين يطلبونها في

١- فصلت: ٤١-٤٢

العالـم، وفي مقدمتها وعلى رأسـها وجود الإمام المعصوم الذي يلقي العلم اللدني اليقيني الموهوب له من الله ﷻ بالدين والشريعة، قول الله تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[1] بحيث يكفل وجوده: المحافظة على الرسالة من التحريف والتغيير والتبديل، وتنفيذ التشريعات وتطبيقها بشكل صحيح على كافة الأصعدة، وصيانة كافة الحقوق والمصالح الجوهرية للأمة ونحو ذلك، لأن الخاتمية تفيد توقف الوحي عن النزول، وختم النبوة والرسالة، إلا أن وظائف الرسول الأخرى مثل: التبليغ وبيان التفاصيل ما اشتمل على إجماله القرآن، وتربية المؤمنين، وقيادة الأمة القيادة الرسالية الرشيدة، والتطبيق الصحيح للرسالة والتشريعات ونحو ذلك، لأنها وظائف دائمة يتوقف عليها تحقيق الهدف والغاية من خلق الإنسان في

١- الكهف: ٦٥

الإدارة الإلهيـة، وهو: إيصال الإنسـان إلى كماله الممكن: المعرفـي والتربـوي والحضـاري المقـدر لـه واللائـق بـه بحسب قابلياته واستعداداته التي وهبه الله تبارك وتعالى فـي أصل خلقتـه وتكوينـه، وتحصيل سـعادته الحقيقية الكاملـة فـي الداريـن: الدنيـا والآخـرة، ولأن الغـرض من الرسـالة الخاتمـة ليس تعريـف الأمة على الديـن الإلهي الحـق فـي عصر النبـوة فحسـب، بـل تعريف الأمـة كلها على امتداد التاريخ وعرض الجغرافيا بالدين الحق وهذا يتطلـب تماميـة طـرق التعريف فـي جميـع الأزمنة حتى انقضاء حياة الإنسان على وجه الأرض، ومن المستحيل بمقتضـى الحكمـة الإلهيـة البالغة، الاسـتغناء عن تلك الوظائـف، أو السـماح بتوليهـا لغيـر المؤهليـن، لأن فـي ذلـك نقض للغاية، والحكيم لا ينقـض غايته، وقد ثبت بالتجربة العديد من الأمور المهمة، منها:

أ. أن إبعاد الإمام المعصوم عن قيادة الأمة أدى إلى التنافس والتناحر على السلطة: الدينية والسياسية، وظهور الأنظمة الدكتاتورية والحكومات المستبدة الظالمة في العالم الإسلامي، وفصل الدين عن واقع الحياة، وانتشار الفساد والتحلل والانحطاط والتخلف والتبعية للأجانب.

ب. اختلاف المسلمين في دينهم، وكثرت بينهم المذاهب والمدارس الكلامية، وتفرقوا إلى طوائف وأحزاب متحاربة متناحرة، مختلفة في الدين والسياسة، وكثر وضع الحديث والكذب على الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين عليهم السلام والاجتهاد بغير أهلية، وانتشرت الفتن، وظهرت حركات التطرف: الفكري والعملي التي أساءت للإسلام والمسلمين ونحو ذلك من

المفاسد والمهالك، وأصبح من الواضح الجلي لكل ذي بصيرة وفهم، أن الطريق الوحيد للخروج من مأزق الاختلاف، والعودة إلى الوحدة الدينية: الفكرية والروحية والعلمية والسياسية للأمة هو الرجوع إلى قيادة رشيدة واحدة، تمتلك العلم اللدني اليقيني الكامل بالدين الحنيف، وليس هو إلا الإمام المعصوم المنصوص عليه، كما يدل على ذلك الحديث النبوي الشريف، المعروف بحديث الثقلين، قول الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله: **«أني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»**[1].

١- صحيح الترمذي، جزء ٢، صفحة ٣٠٨

٣. إقامة دولة العدل الإلهي

إذ بدون الدولة لايتحقق كمال العمل بالإسلام الحنيف، ويتم الفصل بين الدين وبين واقع الحياة، وتتاح الفرصة للطواغيت والفراعنة والحكام المستبدين الظلمة والنفعيين الانتهازيين وغيرهم، بفرض إرادتهم على الناس وظلمهم والجور عليهم، فتضيع بذلك الغاية من الدين، وتتعطل وظيفته الكاملة في الحياة بإنقاذ الإنسان من المهالك والشرور وإيصاله إلى كماله وسعادته، وعليه: فقد ذهب الفقهاء إلى القول بوجوب إقامة الدولة الإسلامية متى سمحت الظروف بذلك، في أي قطر أو أي عصر وزمان، ولايجوز تعطيل أي حكم شرعي اختياراً، لأن مقتضى تشريع الحكم مطلقاً، بقاؤه مستمراً إلا اذا كان الحكم لا إطلاق له ليبقيه مستمراً كأن ينسج الحكم، أو قُيّد بقيود أو شروط غير متحققة

مثل: الاستطاعة للحج، ووجود الدولة لإقامة الحدود، أو للضرورة الملجئة مثل: أكل لحم الخنزير لإنقاذ الحياة من الموت جوعاً أو نحو ذلك.

وقد تكفل الله عزّ وجلّ بقيام دولة العدل الإلهي العالمية في آخر الزمان لأن بها يتحقق كمال الظهور والانتصار للدين الإلهي الحق على كل دين، قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[1] وذلك على يد الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف قول رسول الأعظم الأكرم صلّى الله عليه وآله: «لو لم يبق من الدهر إلا يوم، لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملأها (الأرض) عدلاً كما ملئت جوراً»[2].

ثالثاً: فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

تعتبر فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١- التوبة: ٣٣

٢- صحيح الترمذي، جزء ٢، صفحة ٤٦

من أعظم الفرائض الإسلامية، التي عرفت بها الأمة الإسلامية، وكانت بها خير أمة أخرجت للناس في تاريخ البشرية الطويل، قول الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[1] وهي فريضة على كل مكلف: مؤمن ومؤمنة، يقتضيها صدق وحقيقة وكمال الإيمان، قول الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[2] وتمتد مساحة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عرضاً لتشمل جميع مجالات وشؤون الحياة: الفكرية والروحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية وغيرها، الخاصة والعامة، وتشمل طولاً جميع المستويات والطبقات: السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من

١- آل عمران: ١١٠

٢- التوبة: ٧١

أعلى الهرم: رئيس الدولة أو القبيلة أو المؤسسات، إلى آخر مواطن أو مقيم أو مسافر أو موظف أو فرد في القبيلة أو العشيرة، وفي حالات السفر والإقامة، السلم والحرب، السعة والضيق ونحو ذلك، فلا تقتصر على مجال دون مجال، ولا شأن دون شأن، ولا حالة دون حالة، ولا طبقة دون طبقة، ولا مستوى دون مستوى ونحوه، فتجب ممارسة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متى توفرت شروطها المذكورة في كتب الفقه على جميع هذه الامتدادات ومختلف الأحوال، إلا أن العلمانية تقتضي إلغاء وتعطيل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر العظيمة، التي يقتضيها صدق الإيمان وحقيقته وكماله، وتعتبر سبباً لبقاء الإسلام واستمراره والمحافظة على استقامته وصفائه ونقائه واعتداله وانتشاره في بقاع الأرض وتأثيره وفاعليته في واقع الحياة، وحفظ

حدود الدين وأحكامه وحسن تطبيقه، وحفظ مصالح المسلمين واستقلالهم ومقاومة جميع أشكال وأوجه الإستعمار والتبعية، وشحذ همّمهم وزيادة حماسهم للدين الحق وتطبيقه والعمل به، ونحو ذلك من المسائل الجوهرية بالنسبة إلى الإسلام والمسلمين، وذلك بحجة الحرية الشخصية، وعدم فرض المؤمن مايعتبره معياراً إلهياً على الآخرين، والالتزام بمبدأ الفصل بين الديني والدنيوي، وحصر الديني في مجال ودائرة الأحوال الشخصية بالاختيار وبدون إكراه أو ضغط من أحد ونحو ذلك، مع التأكيد على أن فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا تتعارض مع حرية الاعتقاد لأنها تعني دعوة غير المسلمين للإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن من دون إكراه، قول الله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن

سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾[1] ودعوة المسلمين إلى الطاعة لله سبحانه وتعالى وترك المعصية، لما بينهم من الأخوة والولاية الإيمانية، قول الله تعالى: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾[2] وهي دعوة لما يعتقدون بأنه حق وواجب عليهم وحثهم عليه، وفي ذلك: تنبيه لهم من الغفلة، وتقوية للعزم والإرادة، والتثبيت على الحق والعدل والخير والفضيلة والصواب، وسبيل للصلاح في النفس والمجتمع، وسلوك طريق الكمال والسعادة، وحفظ المصالح: الخاصة والعامة، ومقاومة الضعف أمام الأهواء الشيطانية والرغبات النفسية والشهوات الحيوانية وأسباب التحلل والتخلف والانحطاط، وخلق التوافق بين عقيدة المسلم وإيمانه وبين سلوكه ومواقفه

١- النحل: ١٢٥

٢- التوبة: ٧١

وعلاقاته في الحياة، والقضاء على الشعور بالغربة والتفاهة والحقارة والضياع، التي يمكن أن يشعر بها الإنسان بسبب المفارقة والاختلاف بين عقيدته وأفكاره وبين سلوكه ومواقفه في الحياة، وكل ذلك في سبيل مصلحة الإنسان المسلم وخيره في الدارين: الدنيا والآخرة.

وتعتبر فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في الحالتين: دعوة غير المسلمين للإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، ودعوة المسلمين إلى طاعة الله سبحانه وتعالى وترك المعصية، متوافقة مع حقوق الإنسان، وحكم العقل والمنطق، وسيرة العقلاء في العالم على طول التاريخ وعرض الجغرافيا.

والحمدلله رب العالمين

صدر لدار الوفاء للثقافة والإعلام

سلسلة رجالٌ صدقوا:

١. هكذا عرفوه، الشهيد رضا الغسرة

٢. المؤمن الممهد، الشهيد علي المؤمن

٣. فخر الشهداء، الشهيد عبدالكريم فخراوي

سلسلة قائدنا الخامنئي:

١. العمل المؤسساتي في فكر الإمام الخامنئي

٢. الاستغفار والتوبة

كتب أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين:

١. الإسلام والعلمانية (هذا الكتاب)

٢. الجمري في كلمات أمينه وخليله

٣. القدس صرخة حق

٤. إضاءات على درب سيد الشهداء عليه السلام

٥. رؤية إسلامية حول الغربة والاغتراب

٦. كلمة الأستاذ في الذكرى الثامنة عشر للسيد أحمد الغريفي

٧. كلمة الأستاذ في استقبال شهر رمضان

٨. قراءة في بيانات ثورة الإمام الحسين عليه السلام

٩. الدولة والحكومة

١٠. الإنسان رؤية قرآنية - الجزء الثاني

١١. الإنسان رؤية قرآنية - الجزء الأول

١٢. في رحاب أهل البيت عليهم السلام

١٣. الشهادة رحلة العشق الإلهي

كتب الشيخ زهير عاشور:

١. تأملات في الفكر السياسي

٢. التغيير في سبيل الله

كتب أخرى:

١. عاشوراء البحرين ٢٠١٩

٢. كتيّب المقاوم العارف، الشهيد المقاوم أحمد الملالي

٣. عاشوراء البحرين ٢٠١٨

٤. الإبادة الثقافية في البحرين

٥. حصاد البحرين ٢٠١٧

٦. عاشوراء البحرين ٢٠١٧

٧. ذكرى استقلال البحرين بين الحقيقة والاحتلال البديل

٨. في رحاب مدرسة الإمام الخميني قدس سره

٩. المهدوية في الفكر الولائي

١٠. الحصاد السياسي ٢٠١٦

١١. بريطانيا: تاريخ من الاحتلال والدعاء لشعب البحرين

١٢. ألم وأمل، السيد مرتضى السندي

١٣. آل خليفة الأصول والتاريخ الأسود

١٤. ثورة ١٤ فبراير في البحرين خلفياتها ومجرياتها

١٥. شهادة وطن، إفادات قادة الثورة المعتقلين وعذاباتهم - باللغتين العربية والفارسية

لم تتخذ العلمانية شكلاً واحداً وإلا لانتهى أمرها منذ زمن بعيد في صراعها المحتدم مع الإسلام الحنيف، لكنها غيرت جلدها وشكلها ومضمونها مراراً، لتوجه التحديات المستمرة التي تواجهها مع الإسلام الحنيف، ولم تقف عند حدود الرؤية الفكرية (النظرية) وإلا لتبخرت تلك الرؤية السطحية الضحلة سريعاً أمام شمس ضحى الإسلام الحنيف وقوة حجته وبرهانه

دار الوفاء للثقافة والإعلام